



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

فرع العلوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة وجباية

بغنوان

الإشكاليات المحاسبية الناجمة عن الإلزامات الجبائية

دراسة حالة مؤسسة EURL RAMSSI

الفترة الممتدة من 2025-2026

من إعداد:

❖ زهرة بالعيد

❖ رزيقة معمري

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2026/05/23

أمام اللجنة المكونة من السادة:

(أستاذ - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

(أستاذ - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا ومقررا

(أستاذ - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

أ/ محمد كويسي

أ/ عصام خالدي

أ/ آمنة ولعة

السنة الجامعية: 2025/2026



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

فرع العلوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة وجباية

ب عنوان

الإشكاليات المحاسبية الناجمة عن الإلتزامات الجبائية

دراسة حالة مؤسسة EURL RAMSSIF

من إعداد:

❖ زهرة بالعيد

❖ رزيقة معمري

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2026/05/23

أمام اللجنة المكونة من السادة:

(أستاذ - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

(أستاذ - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا ومقررا

(أستاذ - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

أ/ محمد كويسي

أ/ عصام خالدي

أ/ آمنة ولعة

السنة الجامعية: 2026/2025

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمد الله ونستعينه والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى اله وصحبه أجمعين على إتمام عملنا ، أما بعد أهدي هذا العمل المتواضع بكل احترام الى من . " قال فيهما الله عز وجل : "وقضى ربك الا تعبدوا اياه و بالوالدين احسانا

الى من جعلت تحت أقدامها الجنة والتي غرست ثمار الثقة في نفسي أمي حفظها الله، وإلى سندي في الحياة والذي احرق سنين عمره من اجل أن يرفع شأنني في درجات العلم والأخلاق أبي الغالي أطل الله في عمره

إلى إخواني وأخواتي

إلى أجدادي وجداتي أطل الله في عمرهم ورحم منهم من مات

إلى رفيقة دربي وزميلتي في إعداد مذكرة رقيقة وإلى كل صديقتي في مشواري الجامعي

الى كل الأحبة وأفراد الاسرة الجامعية من أساتذة وطلاب وإلى كل من قدم لي يد مساعدة وفي الأخير اسأل الله النجاح والتوفيق للجميع

زهرة بالعيد

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمد الله ونستعينه والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى اله وصحبه أجمعين على إتمام عملنا ، أما بعد أهدي هذا العمل المتواضع بكل احترام الى من . " قال فيهما الله عز وجل : "وقضى ربك الا تعبدوا اياه و بالوالدين احسانا

الى من جعلت تحت أقدامها الجنة والتي غرست ثمار الثقة في نفسي أمي حفظها الله، وإلى سندي في الحياة والذي احرق سنين عمره من اجل أن يرفع شأنني في درجات العلم والأخلاق أبي الغالي أطل الله في عمره

إلى إخواني وأخواتي

إلى أجدادي وجداتي أطل الله في عمرهم ورحم منهم من مات

إلى رفيقة دربي وزميلتي في إعداد مذكرة زهرة وإلى كل صديقاتي في مشواري الجامعي

الى كل الأحبة وأفراد الاسرة الجامعية من أساتذة وطلاب وإلى كل من قدم لي يد مساعدة وفي الاخير اسأل الله النجاح والتوفيق للجميع

رزيقة معمرى

الشكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة على أشرف المرسلين أما بعد:

الحمد والشكر الله الاحد الصمد الذي استجاب دعواتنا وأوصلنا إلى ما نحن عليه
أتقدم بالشكر الجزيل إلى الاستاذ المشرف خالدي عصام على كل الارشادات
والنصائح ولقبوله على الاشراف على هذا العمل نرجو من المولى عز وجل ان
يجزيه خير الثواب.

كما نتقدم الى السادة أعضاء لجنة المناقشة بالشكر الجزيل على تشریفهم وتقييمهم
ومناقشتهم للرسالة

ولا يمكننا ان نبخل بهذا التعبير ايضا الى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو
بعيد خاصة مكتب المحاسب قزون محمد العربي الذي قدم لنا التسهيلات للإنجاز
دراستنا ميدانية.

الملخص

تهدف هذه الدراسة ابراز دور الالتزامات الجبائية في ظهور الاشكاليات المحاسبية داخل المؤسسة الاقتصادية حيث قمنا بالدراسة مختلف الالتزامات الجبائية و أثارها المحاسبية و هذا بأن الالتزامات الجبائية تؤدي إلى ظهور اشكاليات محاسبية، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي واستخدام اداة المقابلة ومن خلال الدراسة التي قمنا بها و النتائج المتوصل إليها و التي دعمت بمختلف أدوات الدراسة تم التوصل إلى أن الالتزامات الجبائية تمثل أحد الجوانب الحساسة في نشاط المؤسسة نظرا لما تفرضه من اجراءات و تصريحات متعددة تتطلب دقة كبيرة في المعالجة و المتابعة المحاسبية، ووجود اختلافات بين النتيجة المحاسبية و النتيجة الجبائية بسبب اختلاف أسس الاحتساب و المعالجة مم يفرض اجراء تسويات جبائية للوصول إلى الوعاء الضريبي

المصحح

الكلمات المفتاحية: اشكاليات محاسبية، التزامات جبائية، نتيجة محاسبية، نتيجة جبائية، معالجة محاسبية، وعاء ضريبي

Abstract

This study aims to highlight the role of tax obligations in the emergence of accounting problems within economic institutions. We examined various tax obligations and their accounting effects, based on the premise that tax obligations lead to accounting problems. The descriptive-analytical method was employed, utilizing interviews as a tool.

Through the study, hypothesis testing, and the analysis of various research tools, we concluded that tax obligations represent a sensitive aspect of an institution's activity. This is due to the numerous procedures and declarations they entail, requiring meticulous accounting processing and monitoring. Furthermore, discrepancies exist between accounting and tax results because of differing calculation and treatment bases. This necessitates tax adjustments to arrive at the corrected tax base.

Keywords: Accounting problems, tax obligations, accounting result, tax result, accounting treatment, tax base

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
I	الإهداء
III	الشكر والتقدير
IV	الملخص
V	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
IX	قائمة الملاحق
X	قائمة الرموز والإختصارات
أ	مقدمة
الفصل الاول: الادبيات النظرية لنظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي	
2	تمهيد الفصل الأول
3	المبحث الاول: الإطار المفاهيمي لنظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي ووجه الاختلاف بينهما
25	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
32	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: دراسة حالة لمؤسسة EURL RAMSSIF	
34	تمهيد الفصل الثاني
35	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة

44	المبحث الثاني: النتائج والمناقشة
49	خلاصة الفصل الثاني
51	الخاتمة
54	قائمة المراجع والمصادر
58	الملاحق
81	الفهرس

قائمة الأشكال

الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
39	الهيكـل التنظيمي للمؤسسة EURL RAMSSIF	2-1

قائمة الجداول

الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
43	أسئلة المقابلة الاستقصائية	2-1

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
58	تصريح 50G	01
67	جدول حساب النتائج	02
68	ميزانية محاسبية وجبائية	03

قائمة الرموز والإختصارات

الشرح بالعربية	الشرح بالأجنبية	الرمز أو الإختصار	الرقم
النظام المحاسبي المالي	Système de comptabilité financière	SCF	01
المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية	Normes internationales d'information financière	IAS/IFRS	02
المخطط الوطني للمحاسبة	Plan comptable national	PCN	03
مؤسسة ذات مسؤولية محدودة للشخص الوحيد	Entreprise individuelle	EURL	04
الضريبة على القيمة المضافة	Taxe sur la valeur ajoutée	TVA	05
الضريبة على أرباح الشركات	Impôt sur les sociétés	IBS	06
الضريبة على الدخل الإجمالي	Impôt sur le revenu brut	IRG	07
الرسم على النشاط المهني	Taxe sur les activités professionnelles	TAP	08

مقدمة

توطئة:

ادى التوسع الدولي للنشاطات الاقتصادية الى بروز الحاجة الى لغة مالية موحدة تضمن وضوح القوائم المالية وقابليتها للمقارنة بين مختلف الدول، ومن المنطلق ظهرت فكرة التوحيد المحاسبي الدولي من خلال انشاء هيئة مستقلة لإصدار المعايير الدولية، وعلى راسها (iasb) التي اصدرت معايير (ifrs) بهدف توفير معلومات مالية شفافة وموثوقة تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم، خاصة في الاسواق المالية العالمية.

غير ان اعتماد هذه المعايير طرح اشكاليات في العديد من الدول التي تعتمد على النتيجة المحاسبية كأساس لتحديد الوعاء الضريبي، اذ وجدت صعوبات في التوفيق بين المتطلبات المحاسبية الدولية وخصوصيات انظمتها الجبائية، لذلك سارعت بعض الدول مثل فرنسا والمانيا الى مراجعة تشريعاتها الضريبية لتكييفها مع المعايير الدولية.

اما في الجزائر، فقد تم تبني النظام المحاسبي المالي المستوحى جزء من النموذج الانجلوسكسوني والذي يقوم على مبدأ استقلالية المحاسبة عن الجباية خلافا للنظام السابق (pcn) الذي كان يدمج القواعد الجبائية ضمن المعالجة المحاسبية. وقد ادى هذا التحول الى ظهور فروقات بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية، مما استدعى اصدار نصوص قانونية لتنظيم عملية الانتقال بينهما.

الا ان التطبيق العملي كشف عن عدة صعوبات، ابرزها الاختلاف في اسس التقييم، حيث يعتمد النظام المحاسبي المالي على القيمة العادلة، في حين يركز النظام الجبائي على التكلفة التاريخية. اضافة الى تعارض مبدأ تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني مع منطق التشريع الجبائي الذي يركز على الشكل القانوني، كما ينتج عن هذه الفروقات ظهور ضرائب مؤجلة (اصول وخصوم) بسبب الاختلافات المؤقتة بين الربح المحاسبي و الربح الجبائي .

ورغم الجهود التي بذلتها وزارة المالية الجزائرية لتكييف القواعد الجبائية مع متطلبات النظام المحاسبي المالي من خلال تعديلات و اضافات تشريعية، الا ان التطبيق لايزال يواجه تحديات، خاصة في ظل سمو القانون الجبائي كما نصت عليه المادة 141 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة لسنة 2017 "يجب على المؤسسات احترام التعاريف المنصوص عليها في النظام المحاسبي مع مراعاة عدم تعارضها مع القواعد الجبائية المطبقة بالنسبة لوعاء الضريبة" ويشير هذا النص القانوني بان الالتزام بالقواعد المحاسبية يظل مشروطا بعدم تعارضها مع الاحكام الجبائية. وبناء عليه فان النظام الجبائي يتمتع بقوة قانونية ارجح، الامر الذي يلزم المحاسبين بتطبيق القواعد التي جاء بها النظام المحاسبي المالي مع مراعاة القوانين الجبائية في جميع المعالجات المحاسبية، ويتم ذلك بهدف تحديد النتيجة المحاسبية اولا ثم النتيجة الجبائية وصولا الى تحديد الضريبة على

الأرباح المستحقة لإدارة الضرائب ويعد هذا من نقائص التي تحد من الاستقلالية الكاملة للنظام المحاسبي المالي

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية للموضوع بالشكل التالي:

- إلى أي مدى تؤدي الالتزامات الجبائية إلى ظهور إشكاليات محاسبية تؤثر على مصداقية القوائم المالية للمؤسسة ؟

استناداً إلى الإشكالية الرئيسية نطرح الإشكاليات الفرعية التي تتمحور حول النقاط الآتية:

- 1) ما طبيعة الفروقات بين النتيجة المحاسبية والنتيجة و الجبائية ؟
- 2) هل يؤدي عدم استقرار التشريع الجبائي إلى زيادة الأخطاء المحاسبية ؟
- 3) هل تلتزم المؤسسات بتطبيق المعايير المحاسبية في معالجة الضرائب ؟

● الفرضية الرئيسية :

تؤدي الالتزامات الجبائية إلى ظهور إشكاليات محاسبية تؤثر سلباً على دقة و مصداقية القوائم المالية للمؤسسة.

● الفرضيات الفرعية :

- 1) توجد فروقات جوهرية بين النتيجة المحاسبية و النتيجة الجبائية تؤدي إلى تعقيد المعالجة المحاسبية.
- 2) التغير المستمر في القوانين الجبائية يزيد من احتمال الوقوع في أخطاء محاسبية.
- 3) تلتزم المؤسسات بتطبيق المعايير المحاسبية في معالجة الضرائب بدرجات متفاوتة ، إلى أن هذا الالتزام يتأثر بتعقيد النظام الجبائي و مستوى كفاءة المحاسب.

● مبررات اختيار الموضوع:

تم اختيار الموضوع لسببين أولاً لدوافع شخصية وهي الميل للبحث في مواضيع متعلقة بمحاسبة و الجبائية، ثانياً لكون مواكبة بين القواعد المحاسبية والتشريعات الجبائية دائماً ما تثير الجدل كما انه يتناسب تماماً مع التخصص.

● أهداف الدراسة وأهميتها:

بالنسبة لاهداف:

- إبراز الاشكاليات المحاسبية المرتبطة بالالتزامات الجبائية.
- التعرف على مدى مواكبة النظام المحاسبي المالي لتغيرات التي تطرأ على البيئة الجبائية.
- تحديد أوجه الاختلاف والتشابه بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي.
- إبراز أهم الاسهامات لتقليل من الاختلافات الموجودة بين القوانين الجبائية والنظام المحاسبي

المالي

بالنسبة للأهمية

تكمن أهمية هذه الدراسة في القدرة على تحديد وحصر الاشكاليات المحاسبية الناجمة عن الالتزامات الجبائية، خاصة منذ بدء تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF. فقد تناولت العديد من الدراسات هذا الموضوع بهدف التعرف على الاشكاليات واقتراح حلول لها، إلا أن بعض المشكلات لاتزال قائمة حتى الآن.

● حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة في في الاعتماد على الوثائق و البيانات المحاسبية و الجبائية الخاصة بسنة 2020 باعتبارها السنة المرجعية المعتمدة في جمع و تحليل المعطيات المتعلقة بموضوع الدراسة داخل المؤسسة

EURL RAMSSIF

● منهج البحث والادوات المستخدمة:

نظراً لطبيعة المعقدة لهذا الموضوع، تم اتباع المناهج والاساليب المعتمدة عادة في الدراسات الاقتصادية حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي تم الاعتماد على المقابلة والمناقشة مع أفراد العينة الدراسة بصدد التعرف على الاشكاليات التي تصادفهم في تطبيق النظام المحاسبي في ظل قيود النظام الجبائي.

● صعوبات البحث:

من الصعوبات التي صادفناها أثناء إعداد هذا البحث في الجزء النظري هو التغيرات التي تطرأ في مجال الجباية والربط بينها وبين المحاسبة، إذا لم نقل إنها لا تقتصر فقط على المذكرات والمدخلات في المجالات العلمية. ومن الصعوبات في الجزء التطبيقي صعوبة التنقل إلى مكان التبرص وجلب المعلومات وصعوبة الحصول على معلومات تحت ما يسمى السرية.

● هيكل البحث:

تم تقسيم هذا البحث الى فصلين الاول نظري والثاني تطبيقي:

في الفصل الاول وهو النظري تم تناول أهم المفاهيم المتعلقة بالنظامين المحاسبي المالي والجبائي، مع تركيز على التساؤلات والاشكاليات الناشئة نتيجة التباين بينهما في طرق المعالجات، حيث يظهر أن النظام المحاسبي المالي في بعض الاحيان لا يتوافق مع قواعد القانون الجبائي. كما تم استعراض الجهود المبذولة والحلول المقترحة للتوفيق بين النظامين، بالإضافة الى تحليل الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث. أما الفصل الثاني وهو التطبيقي يتمحور على المبحثين حيث ذكرنا في المبحث الأول الطريقة و الادوات المستخدمة في الدراسة و منهجيتها، إضافة إلى التعريف بالمؤسسة، وفي المبحث الثاني قمنا باختبار الفرضيات و الوصول إلى النتائج وتحليلها

الفصل الاول: الادبيات النظرية لنظام المحاسبي المالي والنظام

تمهيد:

يشهد الاقتصاد المعاصر تطورات متسارعة دفعت الدول الى تحديث أنظمتها المحاسبية والجبائية بما يتماشى مع متطلبات الشفافية والحوكمة وتعزيز الاستثمار. فالنظام المحاسبي المالي يهدف الى تقديم معلومات مالية صادقة تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسات، بينما يحدد النظام الجبائي القواعد القانونية لفرض الضرائب وتحصيلها لتمويل الخزينة العمومية.

وقد اثار تبني المعايير المحاسبية الدولية إشكالية العلاقة بين المحاسبة والجبائية، خاصة فيما يتعلق بإمكانية الفصل بينهما او استمرار ارتباط النتيجة المحاسبية بالوعاء الضريبي. وتبرز الاشكالية في الجزائر مع اعتماد النظام المحاسبي المالي ذي المرجعية الدولية مع الحفاظ على انسجامه مع التشريع الجبائي.

ومن خلال ما سبق، سنتطرق في هذا الفصل للإطار النظري لدراستنا وذلك بتشخيص طبيعة العلاقة التي تربط بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي، من خلال تقسيم الفصل الى المباحث الآتية:

- **المبحث الأول:** الإطار المفاهيمي لنظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي وأوجه الاختلاف بينهما
- **المبحث الثاني:** الدراسات السابقة وتحليلها

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي لنظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي وواجه الاختلاف بينهما

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى أبرز المفاهيم الأساسية المرتبطة بكل من النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي، وذلك بهدف توضيح طبيعة العلاقة التي تجمع بينهما وإبراز أوجه الاختلاف القائمة بينهما بصورة أكثر دقة ووضوح. كما سيتم استعراض الجهود المبذولة والحلول المقترحة من أجل تحقيق قدر أكبر من التوافق والتكيف بين هذين النظامين.

المطلب الاول: المفاهيم الأساسية لنظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي وطبيعة العلاقة بينهما

عند استعراض تاريخ الفكر المحاسبي، يتضح أن هناك ارتباطا وثيقا بين المحاسبة والجبائية، حيث كان الهدف الأساسي من التسجيلات المحاسبية في بداياتها يتمثل في تحديد الوعاء الضريبي. وانطلاقا من ذلك، سيتم تناول المفاهيم الأساسية لكل من النظام المحاسبي والنظام الجبائي، بغرض تحديد علاقة التي تجمع بينهما وبيان أوجه الترابط والتأثير المتبادل بينهما.

الفرع الأول: الإطار النظري لنظام المحاسبي المالي

يتكون النظام المحاسبي المالي من ثلاثة عناصر رئيسية: الإطار التصوري للمحاسبة المالية، والمعايير المحاسبية، ومدونة الحسابات، وذلك بهدف إعداد القوائم المالية وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وأهمها: محاسبة التعهد، استمرارية الاستغلال، قابلية الفهم، الدلالة، المصادقية، قابلية المقارنة، التكلفة التاريخية، أولوية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني .

أولا: الإطار التصوري

يعد الاطار التصوري مرجعا لاعداد المعايير المحاسبية وتفسيرها، كما يستند إليه لاختيار المعالجة المحاسبية المناسبة عند غياب نص صريح في المعايير، ويحدد الإطار مجال تطبيق المحاسبة المالية، والمبادئ والاتفاقيات المحاسبية، إضافة الى تعريف عناصر القوائم المالية من أصول وخصوم وحقوق ملكية ومنتجات وأعباء، ويتم اعتماده عن طريق التنظيم¹.

¹ 11-07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة 6-9 ص 4

(1) التعريف ومجال التطبيق:

- تطبق أحكام هذا القانون على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بإجراء المحاسبة المالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بذلك. ويستثنى من ذلك الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية ومنه يتوجب بمسك المحاسبة كل من:
- 1- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
 - 2- التعاونيات.

- 3- الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون الذين ينتجون سلعا أو يقدمون خدمات تجارية أو غير تجارية، شريطة ان يكون نشاطهم قائما على عمليات اقتصادية متكررة
- 4- أي شخص طبيعي أو اعتباري يخضع لإلزام بإعداد المحاسبة المالية وفق نص قانوني أو تنظيمي.²

(2) المبادئ والفرضيات المحاسبية

تنص المادة 6 من القانون 11/07 على أن النظام المحاسبي المالي يشمل إطار مفاهيميا للمحاسبة المالية الى جانب معايير المعايير المحاسبية، ومدونة حسابات، وذلك بما يتيح إعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية والفرضيات المعترف بها عموما:³

(1) الفرضيات التي يتم من خلالها إعداد القوائم المالية

- 1- محاسبة التعهد (الالتزام)
- 2- استمرارية الاستغلال (النشاط)

(2) المبادئ المحاسبية

- 1- الدلالة
- 2- قابلية الفهم
- 3- المصادقية
- 4- الاهمية النسبية
- 5- قابلية المقارنة
- 6- عدم المقاصة
- 7- الحيطة والحذر
- 8- الوحدة النقدية

² الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة 25 نوفمبر 2007 المتضمنة المادة 2_5 ص3

³ بن ذهبية ، "المعالجة المحاسبية للتبittات العينية وفق النظام محاسبي مالي في المؤسسة"، مذكرة ماستر، 2024/2023 ص4-5

9-التكلفة التاريخية

10-أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني

ثانيا التنظيم المحاسبي وقواعد التقييم التسجيل المحاسبي في النظام المحاسبي المالي

يشمل هذا العنصر المحاور التالية :

❖ تنظيم العمل المحاسبي

❖ القواعد المحاسبية في النظام المحاسبي المالي

1) تنظيم العمل المحاسبي:

تستند المحاسبة وفقا للنظام المحاسبي المالي إلى تنظيم تلتزم به جميع المؤسسات التي تمسك المحاسبة،

ويتمثل فيما يلي:

- بمسك المحاسبة بالعملة الوطنية، وهي الدينار الجزائري.
- تحرر التسجيلات المحاسبية وفق مبدأ القيد المزدوج ودون إجراء أي مقاصة بين الحسابات.
- يستند كل تسجيل محاسبي إلى وثيقة محاسبية مؤرخة تثبت العملية وتبررها.
- يمكن مسك المحاسبة يدويا أو باستخدام أنظمة المعلومات .
- تحول العمليات المسجلة بالعملة الاجنبية الى العملة الوطنية وفق الشروط والكيفيات المحددة في المعايير المعايير المحاسبية
- تخضع أصول وخصوم المؤسسات المعينة بالنظام المحاسبي المالي لعملية جرد من حيث الكمية والقيمة مرة واحدة على الاقل سنويا، ويتم ذلك بناء على فحص مادي ومراجعة للوثائق الثبوتية، بما يعكس الوضعية الحقيقية للاصول والخصوم.
- تلتزم كل مؤسسة خاضعة للنظام المحاسبي المالي بإمسك دفاتر محاسبية تشمل: دفتر اليومية، ودفتر الاستاذ، ودفتر الجرد، مع مراعاة الترتيبات الخاصة بالوحدات المصغرة .
- يتولى رئيس المحكمة المختصة إقليميا التي يوجد ضمن نطاقها مقر المؤسسة، ترقيم كل من دفتر اليومية ودفتر الجرد والمصادقة عليهما
- تلتزم المؤسسة بالاحتفاظ بالدفاتر المحاسبية أو بالوثائق التي تقوم مقامها، إضافة إلى المستندات المؤيدة، لمدة (10) سنوات على الاقل، تحتسب ابتداء من تاريخ إقفال السنة المالية.

2) القواعد المحاسبية في النظام المحاسبي المالي

يعد النظام المحاسبي إطاراً تنظيمياً يضم مجموعة القواعد التي تلتزم بها المؤسسات عند القيام بالتسجيلات المحاسبية وتقييم عناصر القوائم المالية، وذلك وفقاً لمدونة حسابات محددة. ويهدف هذا النظام إلى توفير معلومات مالية دقيقة وموثوقة تلبي احتياجات لمختلف مستخدمي القوائم المالية، مع ضمان إعداد القوائم المالية الأساسية بصورة سليمة ومنظمة. كما يستند النظام المحاسبي المالي في تحديد قواعده إعداد قوائمه إلى المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية، من خلال تطبيق قواعد عامة وأخرى خاصة تنظم عمليات التسجيل والمعالجة المحاسبية بما يحقق الشفافية وقابلية المقارنة

1- القواعد العامة للتسجيل المحاسبي والتقييم:

هي نفس المبادئ الأساسية النمصوص عليها في المعايير الدولية المحاسبية لتقييم عناصر القوائم المالية، وشروط الاعتراف بالاصول والخصوم والايردات والمصروفات وتمثلة في:

- تسجيل المبادلات
- يجب تسجيل كل عملية محاسبية، ولا يجوز تبرير أو تعديل أي غياب للتسجيل بمعلومات غير مكتوبة أو غير مرقمة
- يسجل الاصل في الميزانية اذا كان من المتوقع أن يوفر للمؤسسة مزايا اقتصادية مستقبلية، ويجب أن يكون تقييمه دقيقاً موثقاً
- يسجل الالتزام في الميزانية إذا كان من المحتمل أن يؤدي سداده إلى خسارة مزايا اقتصادية مستقبلية، ويجب أن يكون المبلغ قابلاً للتقييم بدقة.
- يسجل الايراد في حساب النتيجة عند حدوث زيادة في المزايا الاقتصادية المستقبلية الناتجة عن ارتفاع الاصول أو انخفاض الخصوم، ويجب أن يكون مقدار هذه الزيادة قابلاً للتقييم بدقة
- تسجل التكلفة في حساب النتيجة عند حدوث نقص في المزايا الاقتصادية المستقبلية بسبب انخفاض الاصول أو زيادة الخصوم، ويجب أن يكون مقدار هذه النفقات قابلاً للتقييم بدقة

2- القواعد العامة للتقييم

تقيد عناصر الاصول والخصوم والنواتج والاعباء في المحاسبة وتعرض في القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية، وهي منهجية لاتراعي أثر التقلبات الاسعار أو تغير القوة الشرائية للنقود. ومع ذلك، يسمح النظام المحاسبي المالي، وفق ضوابط محددة، باعتماد أسس تقييم بديلة لبعض البنود، كالأصول البيولوجية والأدوات المالية، التي تقوم بالقيمة العادلة. وفي ختام كل دورة مالية، تقوم المؤسسة ما إذا كانت هناك دلائل تشير إلى احتمال حدوث انخفاض في قيمة أحد

الأصول. وعند توفر مثل هذا الدليل، يتعين تحديد القيمة القابلة للتحصيل لذلك الأصل، وتحتسب خسارة الانخفاض في القيمة كما يلي :

خسارة القيمة = القيمة المحاسبية الصافية - القيمة القابلة للتحصيل

وتمثل القيمة القابلة للتحصيل أعلى قيمة بين صلفي سعر البيع وقيمة المنفعة. إذ يقصد بصافي سعر البيع المبلغ الممكن تحصيله من بيع الأصل بعد خصم تكاليف البيع والتوزيع، في إطار معاملة تتم بين أطراف مطلعة وراغبة وفي ظروف تنافسية عادية. أما قيمة المنفعة فتعبر عن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الاستعمال المستمر للأصل حتى نهاية عمره الانتاجي أو تاريخ التخلي عنه. وإذا كانت القيمة القابلة للتحصيل أقل من القيمة المحاسبية الصافية بعد الاهتلاك، يعترف بالفرق كخسارة انخفاض في القيمة، ويخفض الأصل إلى قيمة التحصيل، مع تحميل مبلغ الخسارة ضمن الأعباء في حساب النتائج، بهدف إظهار الأصول بقيم تعكس واقعها في نهاية الفترة المالية وفي حال سبق تسجيل خسارة انخفاض في القيمة خلال فترات سابقة، ثم ارتفعت القيمة القابلة للتحصيل في الفترة الحالية لتتجاوز القيمة المحاسبية الصافية، فإنه يتم عكس الخسارة في حدود ما تم الاعتراف به سابقاً، ويثبت مبلغ الاسترجاع ضمن النواتج في حساب النتائج⁴.

3- القواعد الخاصة للتقييم

تعد القواعد الخاصة بالتسجيلات والتقييم إطاراً مكملًا للقواعد العامة، إذ تهدف إلى تنظيم ومعالجة بعض البنود المحددة ضمن الميزانية وحساب النتائج:

1) الأصول الثابتة المادية والمعنوية

- الأصول الثابتة المادية: هي أصول ملموسة تستخدمها المؤسسة في إنتاج السلع، تقديم الخدمات، تأجيرها للغير، أو لأغراض إدارية، ويستمر استخدامها لأكثر من دورة محاسبية .
- الأصول الثابتة المعنوية فهي أصول غير ملموسة، موجهة لنفس الأغراض السابقة، سواء كانت تشغيلية أو إدارية. كلا النوعين من الأصول يخضعان للرقابة والاستخدام المباشر من قبل المؤسسة.

⁴ تسعديت بوسعين، "اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي"، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، 2010 ص 85-86

تشمل تكلفة الاصول الثابتة المسجلة اوليا جميع المصاريف المدفوعة المتعلقة مباشرة بهذه

الأصول. أما النفقات اللاحقة، فيتم التعامل معها كما يلي: ⁵

- تسجيل ضمن الاعباء ما لم تؤد الى زيادة القيمة الدفترية للأصل
- اذا كان من المحتمل أن تزيد هذه النفقات المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل، مثل تحسين أدائه أو زيادة قدرته الإنتاجية (مثال: صيانة آلة إنتاج تمدد عمرها الإنتاجي أو تزيد طاقتها). أما العناصر المكونة للأصل التي تختلف فيما بينها من حيث مدة الاستفادة أو سرعة تحقيق المنافع الاقتصادية تعالج بشكل مستقل، بحيث يسجل كل عنصر على حدة. وينطبق نفس المبدأ على العناصر ذات التكلفة الكبيرة مقارنة بتكلفة الأصل بالكامل، حيث تسجل هذه العناصر بشكل منفصل عن باقي مكونات الأصل.

(2) الاهتلاكات:

يتم تحديد مبلغ قسط الاهتلاك الذي يسجل محاسبيا ضمن مصروفات الفترة من خلال توزيع منتظم للمبلغ القابل للاهلاك للأصل على طول مدة منفعة. ويؤخذ في الاعتبار عند ذلك القيمة المتبقية المحتملة للأصل في نهاية هذه المدة، والتي تمثل صافي المبلغ المتوقع تحصيله بعد خصم التكاليف المتوقعة عند خروج الأصل. كما تراجع دوريا مدة المنفعة وطريقة الاهتلاك والقيمة المتبقية، وعند تعديل أي من هذه التقديرات، يجب تعديل مخصصات الاهتلاك للفترة الحالية والفترات اللاحقة بما يعكس هذه التغييرات .

(3) مباني التوظيف:

هي أصول ثابتة مادية تتكون من الأراضي أو مباني، ولا يقصد بها الاستعمال في إنتاج السلع أو تقديم الخدمات أو الاستخدامات الإدارية، كما لا تعرض للبيع ضمن النشاط العادي للمؤسسة. بل الهدف منها هو تأجيرها للغير. بعد تسجيل هذه العقارات أوليا ضمن الأصول الثابتة المادية، يمكن متابعة قياسها إما بتكلفتها الأصلية مطروحا منها مجمع الاهتلاكات وأي خسائر في القيمة، أو وفق قيمتها العادلة.

⁵ Conseil national de la comptabilite، projet de système comptable financier juillet 2006 les articles 334-3 p30

4) المعالجة البديلة المسموح بها في تسجيل وتقييم الاصول الثابتة المادية:

القاعدة العامة تنص على أنه بعد التسجيل الاولي للأصول الثابتة المادية محاسبيا ضمن الأصول، يتم تسجيلها لاحقا بتكلفتها الأصلية مطروحا منها مجمع الاهتلاكات وأي مجمع للخسائر في القيمة. ومع ذلك، توجد طريقة بديلة مسموح بها لتقييم هذه الاصول في فترة مالية، حيث يتم قياسها على أساس قيمتها المعاد تقديرها. في هذه الحالة، يسجل الأصل وفق القيمة العادلة في تاريخ إعادة التقييم، مطروحا منها مجمع الاهتلاكات المتراكمة اللاحقة والخسائر في القيمة المتراكمة اللاحقة مع ذلك، قد يكون تطبيق هذه الطريقة صعبا، خاصة في حال غياب سوق مالية فعالة، إلا إذا تم تحديد القيمة العادلة بطريقة موثوقة وموثقة.⁶

5) الأصول المالية غير الجارية :

الأصول المالية غير الجارية، أو ما يعرف بالأصول الثابتة المالية، هي القيم والحقوق التي تمتلكها المؤسسة لفترة تزيد عن دورة مالية واحدة، باستثناء القيم المخصصة للتوظيف والأصول المالية الأخرى المحتفظ بها لغرض التداول والمتاحة للبيع، والتي تدرج ضمن الأصول الجارية وتقيم بالقيمة العادلة. وتتضمن الأصول المالية غير الجارية العناصر التالية :

- سندات المساهمة والحقوق المرتبطة بها
- السندات والقيم الثابتة الخاصة بالمحافظ الاستثمارية
- قيم التوظيف المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
- القروض والحقوق التي تصدرها المؤسسة ولا تنوي بيعها على المدى القصير

6) المخزونات وقيد الإنجاز :

المخزونات هي أصول تحتفظ بها المؤسسة بهدف البيع ضمن نشاطها العادي، أصول قيد الإنجاز من أجل هذا البيع، أو أصول على شكل مواد أولية أو لوازم ستستهلك في الإنتاج أو تقديم الخدمات. يتم تسجيل المخزونات أوليا ضمن الأصول بتكلفة حيازتها أو تكلفة إنتاجها، وإذا لم يكن ذلك ممكنا، فتقدر على أساس سعر بيعها في تاريخ إقفال الدورة المالية، مطروحا منه مصاريف البيع و التوزيع. بعد ذلك، تقيم المخزونات وفق مبدأ الحيطة والحذر بأدنى قيمة بين تكلفتها وقيمتها الصافية القابلة للتحقيق، حيث تمثل القيمة الصافية المتوقعة سعر البيع المقدّر مطروحا منه مصاريف

⁶ بوسبعين تسعديت، مرجع سالف الذكر، ص 86_87

إتمام البيع والتوزيع .عندما تتجاوز تكلفة المخزون قيمتها، الصافية تسجل خسارة محاسبية ضمن مصروفات الدورة لضمان عدم تضخيم قيمة المخزون، عند الخروج أو الجرد يقيم المخزون إما بطريقة الداخـل أولا أو الخارج أولا أو بطريقة التكلفة الوسطية المرجحة، ويجب الإفصاح عن الطريقة وأثرها في الملحق المالي. أما المنتجات الزراعية تقيم بالقيمة العادلة في نهاية كل دورة بعد خصم مصاريف البيع، وتسجل الأرباح أو الخسائر الناتجة ضمن نتائج الدورة المالية .⁷

7) المؤونات الأخطار والأعباء:

مؤونة الأعباء هي خصم يسجل محاسبيا على التزامات قد تنشأ ولكن مبلغها أو وقت استحقاقها غير مؤكد، ويسمح بتسجيلها فقط إذا توفرت الشروط التالية

1. وجود التزام حالي نتيجة حدث سابق
2. احتمال خروج موارد تمثل منافع اقتصادية لتسوية هذا الالتزام
3. إمكانية تقدير مبلغ الالتزام بطريقة موثوقة

تطبيق هذه الشروط يستبعد تسجيل الخسائر أو التكاليف المحتملة في المستقبل، مثل مؤونات التكاليف التي ستوزع على عدة سنوات، لأنها لا تعد التزامات حالية ولا خسائر متوقعة في المستقبل.

طرق معالجة بعض العمليات الخاصة في النظام المحاسبي المالي

ادخل النظام المحاسبي المالي تعديلات جوهرية على معالجة بعض العمليات، حيث اعتمد أساليب أكثر دقة وشفافية مقارنة بما كان معمولاً به في المخطط الوطني للمحاسبة، وذلك تحسين عرض المعلومات المالية وتعزيز مصداقيتها:⁸

1. عقود الإيجار التمويلي

يقصد بالانجار التمويلي تلك العقود التي تنتقل بموجبها إلى المستأجر كافة المنافع والمخاطر الجوهرية المرتبطة بملكية الأصل، بغض النظر عما إذا كانت الملكية القانونية ستؤول إليه في نهاية مدة العقد .وتكون المعالجة المحاسبية لهذا النوع من الإيجار كما يلي:

⁷ بوسبعين تسعديت ،مرجع سبق ذكره ،ص 88_89

⁸ Merouani samir le projet du nouveau systeme comptable financier algerien-anticiperet preparer le passage du pcn 1975aux normes ifrs mémoire de magister ecole superieur de commerce d alger alger 2006-81

- بالنسبة للمستأجر يتم إثبات الأصل ضمن بند الأصول الثابتة بالقيمة العادلة أو بالقيمة الحالية
- لمدفوعات الإيجار، أيهما أقل، مع تسجيل الالتزامات المقابلة لدفعات الإيجار ضمن الخصوم
- بالنسبة للمؤجر يثبت الأصل بقيمته العادلة ضمن حسابات الحقوق أو الذمم في قائمة المالي ⁹.

2. الضرائب المؤجلة

يقضي هذا المبدأ بضرورة تحميل كل دورة محاسبية بالضريبة المرتبطة بنتائج عملياتها فقط، بحيث يتم الاعتراف محاسبيا بالضريبة المستحقة ضمن أعباء نفس الدورة. ويقصد بالضريبة المؤجلة تلك الضريبة التي ستدفع مستقبلا، أو التي يمكن استردادها في الفترات القادمة وتنشأ الضرائب المؤجلة نتيجة مايلي:

- وجود فروق زمنية بين الاعتراف المحاسبي بالإيرادات أو مصروفات وبين إدراجها ضمن النتيجة الجبائية في فترات لاحقة .
- ترحيل الخسائر الجبائية إلى فترات مستقبلية.
- ترحيل القروض أو الامتيازات الجبائية .
- التعديلات وإعادة المعالجة التي تتم عند إعداد القوائم المالية المجمعة.

3. الامتيازات الممنوحة للموظفين:

تثبت الامتيازات التي تقدمها المؤسسة لموظفيها وعمالها محاسبيا ضمن الأعباء، باعتبارها مقابلا للخدمات التي يؤديها خلالها الفترة. وعند نهاية الدورة المالية، يتم الاعتراف بالتزامات المؤسسة تجاه موظفيها مثل منح التقاعد، الاشتراكات الاجتماعية، وسائر المزايا الاجتماعية على شكل مؤونات. وتقاس هذه المؤونات على أساس القيمة الحالية لإجمالي الالتزامات المستقبلية المترتبة على المؤسسة تجاه موظفيها

4. العمليات المنفذة بعملات الأجنبية

تحول الأصول المحصل عليها بعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية وفقا لسعر الصرف الساري في تاريخ إجراء المعاملة، وبالنسبة للحقوق والديون الناتجة عن التعاملات التجارية، يتم اعتماد سعر الصرف في تاريخ الاتفاق بين أطراف العملية. أما الحقوق والديون المرتبطة بالتعاملات المالية، فتقيم على أساس سعر الصرف في تاريخ تنفيذ المعاملة، وتسجل فروقات الصرف الناتجة عن تغير أسعار الصرف ضمن الأعباء المالية في حالة تحقق خسارة، وضمن النواتج المالية في حالة تحقق ربح. ¹⁰

⁹ الجريدة الرسمية رقم 19، مرجع سبق ذكره، ص 19

¹⁰ الجريدة الرسمية رقم 19، مرجع سبق ذكره، ص 20

5. تغيير التقديرات والطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء

يحدث تغيير التقديرات المحاسبية عند ظهور ظروف جديدة أو معلومات أدق تؤثر في التقدير السابق، مثل تعديل مدة اهتلاك أصل ثابت. ويطبق هذا التغيير مستقبلا دون مساس بالفترات السابقة أما تغيير الطرق المحاسبية فلا يتم إلا إذا كان يهدف إلى تحسين عرض القوائم المالية وزيادة موثوقيتها، أو إذا فرض بموجب نص تنظيمي أو معيار محاسبي جديد، مما يؤدي إلى تعديل المبادئ أو القواعد المعتمدة سابقا .

وفيما يخص الأخطاء المكتشفة خلال الدورة، فهي أخطاء تعود لفترات سابقة وأثرت على مصداقية القوائم المالية وقابليتها للمقارنة. ووفقا للنظام المحاسبي المالي، فإن آثار تغيير الطرق المحاسبية أو تصحيح أخطاء الفترات السابقة تسجل ضمن حساب "المحول من جديد" في الأموال الخاصة، أي تعديل الرصيد الافتتاحي للنتائج غير موزعة

6. الحسابات المجمعة

تلتزم كل مؤسسة مقرها أو نشاطها الرئيس في الجزائر وتمارس رقابة على مؤسسة أو أكثر، بإعداد ونشر قوائم مالية مجمعة سنويا، لعرض الوضعية المالية ونتائج المجموعة كما لو كانت كيانا واحدا. وتحقق الرقابة في الحالات التالية:

- امتلاك أغلبية حقوق التصويت بشكل مباشر أو غير مباشر
 - في أكثر من نصف حقوق التصويت
 - تعيين التحكم أو عزل أغلب أعضاء الإدارة
 - تحديد السياسات المالية و التشغيلية
 - امتلاك أغلبية الأصوات في مجلس الإدارة
7. المحاسبة المبسطة للمؤسسات المصغرة :

تخضع المؤسسات المصغرة التي تستوفي شروطا محدودة (رقم الأعمال، عدد العمال، طبيعة النشاط) لمحاسبة الخزينة، التي تعتمد على تسجيل المقبوضات والمدفوعات لاستخراج صافي التدفق النقدي. وتتطلب هذه المحاسبة:

- مسك دفاتر منتظمة للمداخيل والنفقات

- الاحتفاظ بالوثائق الثبوتية مثل الفواتير والكشوفات البنكية.¹¹

الفرع الثاني: الإطار العام للنظام الجبائي

شهد النظام الجبائي في الجزائر عدة تغييرات أثرت على هيكله وأهدافه نتيجة التقلبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة. ففي الفترة التي سبقت الاستقلال، كان هذا النظام محدود الوجود، حيث كانت السلطات التركية تفرض الزكاة والعشور على المحاصيل الزراعية والتجارة.

أولا مفهوم النظام الضريبي

النظام الجبائي يمثل مجموعة الضرائب والاقتطاعات والموارد الأخرى التي تدرج في الموازنة العامة للدولة، ويحدد إنشائه واختياره بحسب ظروف المجتمع والزمن، بهدف تحقيق أهداف السياسة الجبائية، مما يجعله التعبير العلمي لهذه السياسة. ويرى البعض أن مفهومه يتراوح بين الضيق و الواسع حيث:

1) المفهوم الواسع للنظام الضريبي

يقصد به مجموعة العناصر الاقتصادية والفنية التي تتفاعل لتكون كيانا ضريبيا متكاملًا. ويعكس هذا الكيان التوجه العام للنظام الضريبي في المجتمع، إذ تختلف صورته باختلاف طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي، فهو يظهر بشكل محدد في المجتمعات الرأسمالية، ويأخذ صورة مختلفة في المجتمعات الاشتراكية، كما تتباين ملامحه بين المجتمعات المتقدمة اقتصاديا وتلك الأقل نمواً.

2) المفهوم الضيق للنظام الجبائي

يشير إلى مجموعة القواعد القانونية والفنية المنظمة لفرض الضريبة وتحقيق تحصيلها، والتي تركز على مبادئ العدالة واليقين والملاءمة والكفاءة في التحصيل. ويركز هذا المفهوم على الجوانب التنظيمية والتقنية التي تنظم العملية الضريبية ضمن إطار قانوني محدد¹²

3) خصائص النظام الجبائي

¹¹ الجريدة الرسمية رقم 19، مرجع سابق الذكر، ص 22_21_16_15

¹² عاشوري نور الهدى، "اثر تطبيق نظام معلومات على تفعيل الرقابة الجبائية"، مذكرة ماستر، جامعة قلمة، مالية مؤسسة 2023 ص 3

يتميز النظام الجبائي في الدول النامية باختلافه عن مثيله في الدول المتقدمة، وذلك نتيجة الفوارق في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل دولة. وفي هذا الإطار، يمكن إبراز أبرز ملامح النظام الجبائي في الجزائر فيما يلي: ¹³

بعد الامام بمفهوم النظام الضريبي في اطار الواسع ثم الضيق، يمكن ابراز مجموعة من الخصائص التي ينبغي أن يتحلى بها حتى يحقق الغايات المنشودة، وتمثل فيما يلي:

- أن يكون النظام الضريبي قادرا على تجسيد الأهداف المرسومة له، مع توافر العناصر والآليات التي تضمن تحقيقها، مع العلم أن هذه الأهداف تختلف باختلاف طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد في كل دولة

- أن يراعي مبدأ المقدرة على الدفع، بحيث لا يفرض أعباء ضريبية تفوق طاقة المكلفين وأن يأخذ في الحسبان أوضاعهم الشخصية والاجتماعية، مع تحديد ضرائب ملائمة لإمكاناتهم تفاديا لانتشار التهرب الضريبي

- أن يتسم بالوضوح والشفافية والبساطة، بما يسهل فهم أحكامه وتطبيقه من طرف المكلفين، ويقلل من فرص استغلال الثغرات القانونية

- أن يتمتع بالمرونة، فيسمح بتعديل نطاقه ليشمل أنشطة جديدة أو يستثني أخرى وفقا للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، دون الإخلال بأسسه ومبادئه الجوهرية

- أن يساهم في تعزيز الثقة والتواصل بين المكلفين والادارة الضريبية، والحد من النزاعات بينهما، بما يحقق الصالح العام

ث) أهداف النظام الضريبي

تعتبر السياسة المالية ركيزة أساسية من ركائز السياسة العامة للدولة، ويشكل النظام الضريبي أحد أهم الأدوات التي تعتمد عليها في الوقت الحاضر. ويستهدف أي نظام ضريبي تحقيق الغايات التي تنبثق عن التوجهات السياسية للدولة، كما يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على هذه الغايات عبر الزمن. ومع اتساع نطاق الإنفاق العام لخدمة المصلحة العامة، تتركز أهم أهداف النظام الضريبي في النقاط الآتية:

¹³ مرزوق اسماء، " دور المراجعة الجبائية في تدنية العبئ الضريبي " ، مذكرة ماستر ، محاسبة وجباية ، جامعة ورقلة ، ص 21-22

- تأمين موارد مالية للدولة عن طريق فرض الضرائب، بهدف توظيفها في تمويل المرافق والخدمات العامة، مثل إقامة المشاريع الصناعية، وتطوير القطاع الصحي، ودعم برامج التنمية
- المساهمة في الحد من التضخم عبر تقليص حجم السيولة المتداولة، سواء من خلال استحداث ضرائب جديدة أو رفع نسب الضرائب القائمة، مما يؤدي إلى تخفيض الطلب، خصوصاً على السلع غير الضرورية ومن ذلك الضريبة على القيمة المضافة
- دعم الانتاج المحلي وحمايته من المنافسة الخارجية من خلال فرض الضرائب مرتفعة على السلع المستوردة لتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية
- تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية بإعادة توزيع الدخل، وذلك من خلال اعتماد نظام ضريبي تصاعدي يفرض نسباً أعلى على أصحاب الدخل المرتفعة، مع تخفيف العبء عن ذوي الدخل المحدود أو إعفائهم
- حماية الاقتصاد الوطني والحد من العجز في ميزان المدفوعات عبر فرض رسوم جمركية على الواردات، مقابل تشجيع الصادرات من خلال منحها إعفاءات أو تسهيلات ضريبية¹⁴

ثانياً: الضريبة في النظام الجبائي الجزائري

تتمحور مفاهيم وتقنيات الضريبة في النظام الجبائي الجزائري حول القوانين الضريبية، إذ تعد الضريبة جزءاً من الجباية العامة، ويأتي ذلك نتيجة ارتباطها المباشر بالأساليب المحاسبية المستخدمة لتحديد الوعاء الضريبي، ومن خلال هذا نتخلص مفهوم الضريبة فيما يلي:¹⁵

1) مفهوم الضريبة

هو مبلغ مالي يلزم الافراد أو الكيانات القانونية بدفعه للدولة أو لإحدى هيئاتها العامة، بشكل كامل ونهائي، وبدون مقابل مباشر، وبموجب القانون، وذلك لتحقيق أهداف معينة.

(ب) تقنيات الضريبة في النظام الجبائي الجزائري: تتمثل تقنيات الضريبة في :

¹⁴ المرجع نفسه

¹⁵ جمال لعشيشي، "محاسبة المؤسسة والجباية"، دار الأورق الزرقاء، الجزائر، 2010، ص 90.

- تحديد وعاء الضريبة :

يعني اختيار الأساس الذي تفرض عليه الضريبة، والذي يمكن أن يكون على الأشخاص أو على الأموال، مثل الدخل أو رأس المال. ويشمل ذلك أيضا تحديد الواقعة أو الحدث الذي تنشأ عنده الضريبة، وهي النقطة التي يمكن للإدارة الجبائية التدخل فيها لإلزام المكلف بدفع جزء من المبلغ المستحق للضريبة. ويختلف هذا الأمر بحسب نوع الضريبة، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة

- تحديد سعر الضريبة أو نسبتها:

يشير إلى تحديد مقدار الضريبة بالنسبة للوعاء الخاضع لها. فقد تكون الضريبة مقدارية، أي مبلغا ثابتا مقابل كميات أو أحجام أو مساحات معينة، أو قيمتها، أي نسبة مئوية تفرض على القيمة النقدية للوعاء. ويتم احتساب الضريبة بأساليب متعددة، مثل الطريقة التقريبية، 99 الجزافية، أو وفق مظاهر أخرى محددة

- تحصيل الضريبة:

يقصد به الطريقة التي يدفع بها المبلغ المستحق، سواء عن طريق النقد، الشيكات، الحوالات، أو أي وسيلة دفع أخرى، مع مراعاة أن يكون توقيت التحصيل مناسبا لكل من الدولة والمكلف بالضريبة. وتشمل أبرز طرق التحصيل: الاقرار الذاتي، التقدير الإداري، الاقتطاع من المصدر، الدفع الطوعي، الدفع على أقساط، والتحصيل الجبري.

4) تقسيم الضرائب في النظام الجبائي الجزائري

ينقسم النظام الجبائي الجزائري إلى نوعين رئيسيين من الضرائب:

- الضرائب المباشرة: تفرض على المداخيل، مثل الضريبة على الدخل الإجمالي وضريبة أرباح الشركات
- الضرائب غير المباشرة: تفرض على الاستهلاك والإنفاق، مثل ضريبة القيمة المضافة وحقوق الدمغة

الفرع الثالث العلاقة بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي

بموجب النظام الضريبي السائد، تمتلك السلطات الجبائية الحق في مراجعة دفاتر المؤسسات، والتحقق من العمليات والتحويلات التي قامت حدثت لديها، وذلك لضمان قدرة الإدارة الضريبية على تحصيل الضرائب المفروضة بشكل صحيح. وتشمل هذه المراجعة التأكد من أن المؤسسة قامت

بالإفصاح الكامل عن أرباحها، ومحاولة تحديد أي محاولات لتقليل الربح الخاضع للضريبة سواء بالطرق القانونية أو غير القانونية. ويعد التعديل الرئيسي ضمن حساب النتيجة الجبائية بحيث تتوافق النتيجة المحاسبية مع النتيجة الجبائية وفق ما ينص عليه القانون

أولاً: النتيجة المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي

1) تعريف النتيجة المحاسبية:

وفقاً للمادة 28، تعرف النتيجة المحاسبية بأنها صافي نتيجة السنة المالية، وتساوي الفرق بين مجموع المنتوجات ومجموع الأعباء الخاصة بتلك السنة. كما تعكس التغير في الأموال الخاصة بين بداية السنة المالية ونهايتها، وتعد النتيجة الصافية ربحاً إذا فاقت المنتوجات الأعباء وتعد خسارة إذا كانت الأعباء أكبر من المنتوجات

2) قاعدة حساب النتيجة المحاسبية :

يتم احتساب النتيجة المحاسبية وفق الصيغة التالية: إيرادات النشاط - مصاريف وتكاليف النشاط + / - التغيرات في الديون وقروض الاستغلال الجارية + / - الفارق بين مخزون بداية الدورة ومخزون نهاية الدورة + / - التصحيحات المتعلقة بالأصول الثابتة + / - التصحيحات المتعلقة بالقروض

ثانياً: النتيجة الجبائية وفق قانون الضرائب

1) تعريف النتيجة الجبائية

طبقاً لما نصت عليه المادة 140 من قانون الضرائب المباشرة (الفقرة 2)، تعرف النتيجة الجبائية بأنها الفرق بين قيمة الأصول الصافية في نهاية الدورة وقيمتها في بداية الدورة. ويمكن التعبير عنها كما يلي

الأصول الصافية = الأصول - الاهتلاكات - المؤونات وعليه فإن:

النتيجة الجبائية = الأصول الصافية في نهاية الدورة - الأصول الصافية في بداية الدورة

وبعبارة أخرى تمثل النتيجة الجبائية مقدار الزيادة أو النقصان الذي يطرأ على الأصول الصافية للمؤسسة خلال الدورة المالية، وفقاً لاحكام التشريع الجبائي

2) قاعدة حساب النتيجة الجبائية

تحسب النتيجة الجبائية انطلاقا من الربح الصافي الذي تحققه المؤسسة خلال ممارستها لنشاطها، وذلك بعد طرح الأعباء المرتبطة بهذا النشاط . وتشمل هذه الأعباء مختلف التكاليف مثل التكاليف العامة، التكاليف المالية، الإهلاكات، المؤنات، إضافة إلى الضرائب والرسوم وتبين العلاقة بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية كما يلي :

النتيجة الجبائية = النتيجة المحاسبية + الأعباء غير القابلة للخصم - التخفيضات المسموح بها - العجز المالي السابق

وبذلك فإن النتيجة الجبائية لاتساوي بالضرورة النتيجة المحاسبية، بل يتم تعديل هذه الأخيرة بإضافة الأعباء غير المقبولة جبائيا وطرح التخفيضات والعجز المرحل، للوصول إلى الأساس الخاضع للضريبة.¹⁶

المطلب الثاني: الاشكاليات المحاسبية الناتجة عن المواءمة القواعد الجبائية والقواعد المحاسبية

يؤدي تنفيذ مبدأ أولوية الحقيقة الإقتصادية على شكل القانوني إلى أبرز اختلافات واضحة بين قواعد النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي في الجزائر. كما تعود هذه الاختلافات إلى طبيعة العلاقة القوية التي تربط سابقا بين المحاسبة والجباية في ظل تطبيق قواعد المخطط المحاسبي الوطني، حيث كانت المعلومات المحاسبية موجهة لخدمة أغراض الجبائية. أما مع تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد، فقد أصبحت المعلومة المحاسبية تهدف بالدرجة الأولى إلى تلبية احتياجات المستثمرين ومختلف مستخدمي القوائم المالية، بدل الاقتصار على تلبية المتطلبات الجبائية فقط.

الفرع الاول: مرتكزات الاختلاف بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي

يرجع الاختلاف القائم بين القواعد الجبائية والمفاهيم المحاسبية إلى سببين رئيسيين، ويمكن توضيحهما كما يلي

1) اختلاف الاهداف الجبائية والاهداف المحاسبية

يُعزى جانب من الاختلاف القائم بين المفاهيم المحاسبية والقواعد الجبائية إلى تباين الاهداف التي تسعى كل منهما إلى تحقيقها. فالقوانين الجبائية التي تضبط القواعد الضريبية في الجزائر تختلف

¹⁶ سعدية بورحلة، "دراسة العلاقة بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية في البيئة المحاسبية الجزائرية"، مذكرة ماستر، ص 5-6

توجهاتها عن مفاهيم وقواعد النظام المحاسبي المالي المستند من المعايير الدولية المحاسبية والتقارير المالية (IFRS/IAS)

إذ تهدف القواعد الجبائية إلى ضمان تعبئة الموارد المالية للدولة وتعظيم الإيرادات الجبائية، إضافة إلى دورها في توجيه النشاط الاقتصادي والاجتماعي. فهي تعد من بين أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق مجموعة من الاهداف، من بينها تشجيع الاستثمار، وتحسين الظروف الاجتماعية للعمال، ودعم بعض القطاعات الاقتصادية في المقابل، يركز النظام المحاسبي المالي على توفير معلومات مالية تتسم بالشفافية والمصادقية، بما يضمن عرضاً عادلاً للوضعية المالية ونتائج أعمال المؤسسة. كما يقوم على مبدأ الحياد في إعداد القوائم المالية، حيث يهدف إلى تزويد مختلف الاطراف المستفيدة من هذه القوائم بمعلومات دقيقة وموضوعية تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة، دون تفضيل مصلحة طرف على حساب آخر .

2) عدم موضوعية القواعد الجبائية والمحاسبية

تعد القاعدة، سواء كانت جبائية أو محاسبية، غير موضوعية عندما تمنح الأولوية لخدمة مصالح طرف معين أو عندما تتأثر بهذه المصالح. فكل من النظام الجبائي والنظام المحاسبي لايتمدان دائماً على أسس علمية دقيقة في تحديد آليات تطبيق القواعد التي يتضمنها، الامر الذي قد يجعلها في بعض الحالات بعيدين عن تقديم صورة تعكس الحقيقة الاقتصادية بكل موضوعية. فمن الجانب الجبائي، نجد أن بعض القواعد والقوانين الضريبية الواردة في قانون الضرائب والرسوم المماثلة، مثل القواعد المتعلقة بالمؤنات، قد تسهم في زيادة الإيرادات الجبائية للدولة. غير أن تطبيق مثل هذه القواعد قد ينظر إليه أحياناً على أنه غير عادل، لكونه يخدم في الغالب أهداف الخزينة العمومية أو يندرج ضمن تحقيق أهداف اقتصادية ووطنية، باعتبار النظام الجبائي أحد أدوات السياسة الاقتصادية للدولة. أما من الناحية المحاسبية، فإن القواعد و المفاهيم المحاسبية التي يتضمنها النظام المحاسبي المالي تتيح في كثير من الاحيان عدة بدائل وطرق للمعالجة المحاسبية، وهو قد يؤدي إلى نوع من الابتعاد النسبي عن الموضوعية العلمية التي تفترض وجود حل واحد أو على الاقل حلول متقاربة لنفس المسألة . كما أن هذه المعايير تصدر عن هيئات دولية تعنى بوضع معايير المحاسبية، وينظر إليها أحياناً على أنها متأثرة بتوجهيات اقتصادية دولية قد تعكس مصالح المؤسسات الاقتصادية الكبرى

الفرع الثاني الاختلافات الاساسية بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي

تبرز الاختلافات بشكل خاص بعد اعتماد الجزائر للنظام المحاسبي المالي، وتتجلى في مايلي :

1) الاهتلاكات

تختلف طرق احتساب الاهتلاك بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي على عدة مستويات ففي النظام المحاسبي المالي ، يتم احتساب مدة الاهتلاك استنادا إلى المدة الحقيقية لاستعمال الأصل، مع الاخذ بعين الاعتبار القيمة المتبقية للأصل عند حساب قسط الاهتلاك ، بحيث يبدأ احتساب الاهتلاك من لحظة استهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل . كما يسمح هذا النظام بتسجيل أي انخفاض في قيمة الأصول الثابتة إذا اقتضت الحاجة . أما في النظام الجبائي، فتحسب مدة الاهتلاك بناءً على العمر الانتاجي للأصل بغض النظر عن مدة الاستخدام الفعلية، ولا يأخذ في الاعتبار القيمة المتبقية للأصل عند تحديد قسط الاهتلاك، ويبدأ الاهتلاك من تاريخ التملك أو الحيازة للأصل . كما أن النظام الجبائي لا يعترف بأي انخفاض في قيمة الأصل لأغراض الضريبة.

2) مصاريف البحث و التطوير:

وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 38 والنظام المحاسبي المالي، تسجل مصاريف البحث ضمن الاعباء التشغيلية بينما تعامل مصاريف التطوير التي تؤدي إلى زيادة المنافع الاقتصادية المستقبلية على أنها أصول ثابتة معنوية ويؤثر هذا التصنيف مباشرة على الوعاء الضريبي من خلال مخصصات الاهتلاكات والخسائر في القيمة السنوية مما يجعل التمييز بين مصاريف البحث ومصاريف التطوير مسألة صعبة، سواء بالنسبة للمؤسسة نفسها أو بالنسبة للإدارة الجبائية .

3) تكاليف الاقتراض :

في النظام المحاسبي المالي، إذا كانت تكاليف الاقتراض تؤدي إلى توليد منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة ويمكن تقييمها بطريقة موثوقة، يسمح بإضافتها إلى تكلفة الأصل . أما إذا لم يكن ذلك ممكنا، فتسجل هذه التكاليف ضمن الاعباء المالية خلال الدورة المرتبطة بها . في المقابل، لا يأخذ القانون الجبائي هذه التكاليف في الاعتبار عند تحديد تكلفة الأصل، ويعاملها كمصاريف مالية تخصم من الوعاء الخاضع للضريبة .

4) تحويل الحقوق والديون بالعملة الاجنبية:

ينص النظام المحاسبي المالي على أنه يتم في نهاية الدورة المحاسبية تسجيل آثار تحويل الحقوق والديون بالعملة الاجنبية، بحيث تدرج الخسائر الناتجة عن التحويل ضمن الاعباء، بينما تسجل الارباح ضمن النواتج. في المقابل، يقتصر النظام الجبائي على السماح للمؤسسات بإظهار الخسائر الناتجة عن التحويل فقط.

5) التسجيل المحاسبي لعمليات القرض الإيجاري:

وفقا للمرجع المحاسبي الجديد، يجب إدراج الأصل المؤجر ضمن الأصول بالقيمة الأقل بين القيمة العادلة والقيمة المستحقة للإيجار، ويتم تسجيل نفس المبلغ ضمن الخصوم مع احتسابه للإهلاك، أما القواعد الجبائية فلا تسمح بتسجيل الأصل المؤجر ضمن أصول المؤسسة وفق المادة 112 من المرسوم رقم 27-95 المؤرخ سنة 1995، بالتالي لا يحتسب إهلاك الأصل في الإقرار الضريبي، مما يؤثر على تحديد الوعاء الضريبي .

6) التغيرات في الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء :

يسمح النظام المحاسبي للكيان بإجراء تغييرات في التقديرات أو الطرق المحاسبية بهدف تحسين جودة القوائم المالية . ولا تطبق هذه التغييرات إلا إذا كانت مفروضة بموجب تشريع جديد أو إذا كان السماح بها يسهم في تقديم صورة مالية أكثر دقة وشفافية . وتدرج التغيرات في الطرق المحاسبية و تصحيحات الأخطاء المتعلقة بالدورات السابقة، والتي يتم توضيحها في الملاحق ضمن الحقوق الملكية في الميزانية الإفتتاحية، دون تحميل حساب النتائج بالإيرادات أو المصروفات . نتيجة لذلك تستبعد هذه التصحيحات من النتيجة المحاسبية، مما قد يؤدي إلى خفض الوعاء الضريبي لأن النتيجة المحاسبية تمثل الأساس في تحديد النتيجة الضريبية .

7) إعادة تقييم الأصول بالقيمة العادلة :

يعتبر التقييم بالقيمة العادلة أحد أبرز مستجدات النظام المحاسبي المالي، حيث يؤثر بشكل مباشر على القواعد الضريبية التي تعتمد القيمة التاريخية كأساس للقياس . في نهاية كل دورة مالية ، تقوم المؤسسة بتقييم أصولها بالقيمة العادلة، وفي حال وجود فرق كإيراد أو مصروف، حتى وإن لم يتحقق نقديا . ويؤدي ذلك إلى تأثير مباشر على حجم الوعاء الضريبي للمؤسسة .

8) فارق الاقتناء :

ويعرف أيضا بالشهرة الموجبة، من أهم المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي . وينشأ هذا الفارق نتيجة الحياة أو الاندماج أو تجميع المؤسسات، ويحسب بطرح القيمة العادلة للعناصر المشتراة من ثمن الحياة. ويسجل فارق الاقتناء كأصل مستقل عن الأصول المعنوية القابلة للتحديد، باعتباره عنصرا غير قابل للتحديد وفق الحساب 207 ويخضع للاهلاك و اختبار انخفاض القيمة مثل باقي الأصول الثابتة، مما يجعله من العوامل المؤثرة على حجم الوعاء الضريبي .

9) تاريخ إدخال الأصل في الميزانية :

تركز القواعد المحاسبية الحديثة على الواقع الاقتصادي عند تسجيل الأصل، وليس على الشكل القانوني للملكية . إذ تسجل المؤسسة الأصل عند انتقال كافة المنافع والمخاطر المرتبطة به ، بغض النظر عن نقل ملكيته رسميا . في مقابل تعتمد القواعد الضريبية على تحقيق الأصل و ملكية المؤسسة له، ويشمل ذلك بشكل خاص الأصول المؤجرة ، وخصوصا تلك القابلة للاهلاك¹⁷ .

الفرع الثالث: الإصلاحات الهادفة الى تحقيق التوافق بين النظام الجبائي والنظام المحاسبي المالي

أولا: الإصلاحات الهادفة لتحقيق التوافق بين النظام الجبائي والنظام المحاسبي المالي

منذ الاعلان عن مشروع النظام المحاسبي المالي حرصت الدولة الجزائر على اتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان انتقال منظم نحو هذا النظام الجديد وقد شملت هذه الجهود الآثار المترتبة عن تطبيقه على عدة مستويات وأكدت وزارة المالية أن من بين أهم هذه الآثار تلك المرتبطة بالجانب الجبائي . وفي هذا السياق تعد المديرية العامة للضرائب جهة أساسية في متابعة عملية الانتقال إلى هذا النظام وتطبيقه، حيث عملت على تأهيل موظفيها وتكوينهم، كما قامت بإنشاء لجنة خاصة تعمل بالتنسيق مع المجلس الوطني للمحاسبة لمتابعة الانعكاسات الجبائية الناتجة عن اعتماد المرجعية المحاسبية الجديدة . ويعود ذلك إلى أن بعض المفاهيم المستحدثة، وقد ترجمت الجهود المبذولة من طرف المديرية العامة للضرائب والمجلس الوطني للمحاسبة في هذا الإطار من خلال قوانين السنوية و التكميلية للسنوات 2018 و 2020 و 2021 و 2022 إضافة إلى مجموعة من التعليمات والمناشير الصادرة عن هاتين الهاتيتين وكذا عن الجريدة الرسمية

¹⁷ د.عوماري عائشة وأ.د.بن الدين احمد، "دراسة مدى التوافق بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري"، مجلة التكامل الاقتصادي المجلد

7، العدد 01، مارس 2019، ص 70-71

ثانيا: الاصلاحات الجبائية المستحدثة من قانون المالية 2018 :

- إضفاء مرونة على المؤسسات في تحديد سنتها المالية :وفقا للمادة 7 تمنح للمؤسسات حرية تنظيم سنتها المالية مع الحفاظ على الالتزام بالقوانين الضريبية والمحاسبية

-حسب ماورد في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة (وفق المادة 11 : تعدل أحكام المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

يحدد معدل الرسم على النشاط المهني 2 % .

يخفض معدل الرسم إلى 1% بدون الاستفادة من التخفيضات بالنسبة لأنشطة الانتاج .

في ما يخص نشاطات البناء والاشغال العمومية والري، تحدد نسبة الرسم ب 2 % مع تخفيض بنسبة 25 % غير أن معدل الرسم على النشاط المهني يرفع إلى 3% فيما يخص رقم الاعمال الناتج على نشاط نقل المحروقات بواسطة الانابيب .

يتم توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني كما يأتي :

- حصة البلدية:.....%66

- حصة الولاية :.....%29

- حصة صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية :.....%5¹⁸

ثالثا: الاصلاحات الجبائية المستحدثة من قانون المالية 2020 :

- طبقا لأحكام المادة 9 : (تنشأ، على مستوى الباب الثاني من الجزء الثالث من القانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، قسم سابع عنوانه "الزيادات والغرامات الجبائية " .)

-طبقا لاحكام المادة 10 : (تنشأ، على مستوى القسم السابع من الباب الثاني من الجزء الثالث من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المواد 282 مكرر 7 و282 مكرر 8 و282 مكرر 9 و282 مكرر 10، وتحرر كما يأتي :

¹⁸ قانون المالية لسنة 2018 المتضمن في الجريدة الرسمية رقم 76 الصادرة في تاريخ 2017/12/28

- "المادة 282 مكرر 7 : تطبق زيادة على مساهمة المكلف بالضريبة الذي لم يقيم باكتتاب التصريح المنصوص عليه في المادة الاولى من قانون الاجراءات الجبائية، بعد انقضاء الاجال المحددة، حسب الحالة بزيادات الاتية:

_ 10 % اذا لم يتجاوز التأخر عن التصريح مدة شهر واحد (1)

_ 15 % اذا تجاوز التأخر عن التصريح مدة شهر (1) دون ان يتعدى الشهرين (2)

_ 20 % اذا تجاوز التأخر عن التصريح مدة الشهرين (2) ."

"المادة 282 مكرر 8: بانقضاء أجل الشهرين (2) المنصوص عليه في المادة 282 مكرر 7 أعلاه فإن المكلف بالضريبة الذي لم يكتتب التصريح المنصوص عليه في المادة الاولى من قانون الاجراءات الجبائية، يتم اخضاعه اجبارياً للضريبة، مع تطبيق زيادة بنسبة 25 % وذلك بعد تبليغه، عن طريق رسالة موصى عليها مع إشعار بالاستلام، بوجوب تقديم تصريحه في أجل ثلاثين (30) يوماً. غير أنه، اذا تم تقديم التصريح في أجل ثلاثين (30) يوماً المذكور أعلاه، تخفض الزيادة إلى 20 % ."

" المادة 282 مكرر 9 : إن التصريحات التي يشوبها النقص أو التدليس تكون محل تسوية من طرف الإدارة، تكون عرضة لتطبيق العقوبات المقررة في المادة 193 من هذا القانون ."

"المادة 282 مكرر 10: يترتب عن عدم مسك الدفاتر المنصوص عليه في المادة الاولى من القانون الاجراءات الجبائية، تطبيق غرامة قدرها عشرة آلاف دينار (10.000 دج)." ¹⁹

رابعا: الاصلاحات الجبائية المستحدثة من قانون المالية 2021:

- حسب ماجاء في المادة 2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة : "فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية والحقوق العقارية الحقيقية، وكذا تلك الناتجة عن التنازل عن الاسهم أو الحصص الاجتماعية أو الاوراق المماثلة ."

¹⁹ قانون المالية لسنة 2020 المتضمن من الجريدة الرسمية رقم 81 الصادرة في تاريخ 2019/12/30

-طبقا للمادة 13: تعدل وتتم أحكام المادة 144 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي:

"المادة 144 : 1) تدخل الاعانات التجهيز التي تمنحها الدولة أو الجماعات الإقليمية للمؤسسات ضمن نتائج السنة المالية كما يأتي :

-فيما يخص الاعانات الموجهة لاقتناء تجهيزات قابلة للاهلاك، يتم حسب مدة الاهتلاك .
-فيما يخص الاعانات الموجهة لاقتناء تجهيزات غير قابلة للاهلاك، يتم على امتداد خمس (5) سنوات، بأجزاء متساوية .

وفي الحالة التنازل عن التثبيات التي تم اقتناؤها عن طريق هذه الاعانات، ومن أجل تحديد فائض أو ونقص القيمة، يتم طرح جزء الاعانة التي لم يتم ربطها بعد، بأسس الضريبة، حسب الحالة :

-من القيمة المحاسبية الصافية، بالنسبة للأصول القابلة للاهلاك.

-من سعر الاقتناء للأصول الثابتة، بالنسبة للأصول غير القابلة للاهلاك .

3) تدخل إعانات الاستغلال والموازنة ضمن النتائج المحققة في السنة المالية التي تم تحصيلها فيها " .²⁰

خامسا: الاصلاحات الجبائية المستحدثة من قانون المالية 2022

وفق المادة 5: تعدل أحكام المادة 13 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي

"المادة 13: تستفيد من إعفاء دائم في مجال الضريبة على الدخل الاجمالي :

1) المداخل المحققة من طرف المؤسسات التابعة لجمعيات الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة المعتمدة وكذا الهياكل التابعة لها.

2) مبالغ الايرادات المحققة من قبل الفرق المسرحية.

3) المداخل المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطازج الموجه للاستهلاك على حالته.

4) المداخل الناتجة عن عمليات تصدير الخدمات .

²⁰ قانون المالية لسنة 2021 المتضمن من الجريدة الرسمية رقم 100 الصادرة في تاريخ 2021/12/30

يحدد الدخل المعفى على أساس رقم الاعمال المحقق بالعملة الصعبة .

تتوقف الاستفادة من أحكام هذه الفقرة، على تقديم المكلف بالضريبة إلى المصالح الجبائية المختصة، وثيقة تثبت دفع هذه الإيرادات لدى بنك موطن بالجزائر وفقاً لشروط والاحال المحددة في التنظيم الساري المفعول .

5) المداخل التي تم استخدامها خلال سنة تحقيقها، في المساهمة في رأس مال شركات إنتاج السلع والاشغال أو الخدمات.

يجب الاحتفاظ بالسندات المكتسبة لفترة لتقل عن خمس (5) سنوات، تحسب ابتداء من السنة المالية التي تلي سنة الاكتساب . ويترتب على عدم الامتثال لهذا الشرط المطالبة بإعادة الامتياز الجبائي الممنوح، مع تطبيق زيادة بالنسبة 25%".

وفق المادة 11:تحدث أحكام المادة 26 ضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

"المادة 26:يحدد الأساس الخاضع لتأسيس الضريبة على الدخل الاجمالي بالنسبة المكلفين بالضريبةالذين يحققون الارباح المذكورة في المادة 22من هذا القانون، حسب النظام المبسط للمهن غير التجارية " .²¹

²¹ قانون المالية لسنة 2022 المتضمن من الجريدة الرسمية رقم 100 الصادرة في تاريخ 2021/12/30

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سندرس في هذا المبحث أهم الدراسات السابقة والتي تناولت موضوعنا موضحين أوجه التشابه وأوجه الاختلاف وما يميز الدراسات الحالية عن الدراسات السابقة

المطلب الاول: عرض الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات باللغة العربية

1_ سعديّة بورحلة، (مذكرة ماستر 2018) :

قامت الباحثة بمعالجة إشكالية تتمحور في ما العلاقة القواعد المحاسبية بالقواعد الجبائية ؟ من خلال دراستها التي تمت لعينة من محافضي حسابات في ولاية ورقلة في الفترة الممتدة من 2018 إلى 2019 حيث إستعملت في دراستها المنهج الوصفي التحليلي حيث توصلت إلى أن التطبيق النظام المحاسبي أدى إلى تطوير العلاقة بين القواعد المحاسبية و الجبائية، إي أن القواعد المحاسبية تعطي صورة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة بينما القواعد الجبائية تسعى لتعظيم الإيرادات²²

2_ دراسة د.امحمد اعمر بوزيد وط.د.أيوب نجار ،(2019)

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف مدى مواكبة المشرع الجبائي في الجزائر لمتطلبات النظام المحاسبي المالي في مجال المعالجة المحاسبية، من خلال تحليل مدى انسجام القوانين الجبائية مع أحكام النظام المحاسبي المالي خاصة في ظل الاصلاحات الجبائية لسنة 2018 كما سعت إلى ابراز أوجه التعارض بين القواعد المحاسبية و الجبائية الناتجة عن اعتماد النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير الدولية، و تحديد تأثير ذلك على التطبيق العملي داخل المؤسسات الوطنية و الاجنبية و في الاخير ركزت دراسة على ضرورة البحث عن آليات لمعالجة هذا التعارض بما يحقق التوازن بين الحفاظ على أهداف النظام المحاسبي المالي و ضمان حماية الوعاء الضريبي و إيرادات الدولة .²³

²² سعديّة بورحلة، "دراسة العلاقة بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية في البيئة المحاسبية الجزائرية"، مذكرة ماستر ، علوم مالية ، جامعة ورقلة 2018

²³ د.امحمد اعمر بوزيد وط.د.أيوب نجار ، "مدى مواكبة المشرع الجبائي لقواعد النظام المحاسبي المالي في المعالجة المحاسبية على ضوء القوانين الجبائية"، دراسة منشورة 2019

3_ هند طبشوش ، (اطروحة دكتوراة 2025)

قامت الباحثة بمعالجة الاشكالية ماهو تأثير تطبيق الضرائب المؤجلة في تحقيق الانفصال بين النظام المحاسبي المالي و القواعد الجبائية في الجزائر ؟ من خلال دراستها التي تمت في المؤسسة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية و مؤسسة اتصالات الجزائر في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020 حيث إستعملت في دراستها المنهج الوصفي التحليلي حيث توصلت الدراسة أن العلاقة بين النظامين المحاسبي المالي الجبائي هي علاقة انفصال ضعيف جدا نظرا لمحدودية تطبيق الضرائب المؤجلة في المؤسسات بسبب القيود الجبائية²⁴

4_ دراسة أ.صالح مرازقة وأ.عبد الكريم فرحات، (مقال 2020) :

هدف الباحثين من خلال هذه الدراسة إلى استكشاف مدى اشكالية التوافق بين النظام المحاسبي المالي و القواعد الجبائية في الجزائر من خلال تحليل أوجه الاختلاف و التقاطع بين النظامين، وتحديد النقائص و الصعوبات التي تواجه تطبيقهما في الواقع العملي داخل المؤسسات كما سعت إلى إبراز الآثار المترتبة عن هذا التباين خاصة على مستوى إعداد القوائم المالية و موثوقية المعلومات المحاسبية إضافة إلى دراسة التحديات التي تعيق تحقيق الانسجام بين المنظومتين وفي الاخير حاولت دراسة إقتراح ضرورة القيام بالاصلاحات التشريعية و جبائية من أجل تحقيق تكيف أفضل لنظام الجبائي مع متطلبات النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبة الدولية

5_ دراسة د .عائشة عوامري و أ.د.امحمد بن الدين ، (مجلة 2019) :

هدف الباحثين بمعالجة الاشكالية المتمثلة في مامدى توافق النظام المحاسبي المالي الجديد ؟ و من خلال دراستها سنة 2019 في الجزائر، توصلت الدراسة إلى انه بالرغم من التدابير التي اتخذتها الادارة في القوانين المالية السنوية المتعاقبة منذ سنة 2010، إلا أنها لم تتمكن من إرساء نظام جبائي متجانس مع التحولات والتغيرات الحاصلة في البيئة المحاسبية، وأوصت الدراسة بضرورة

²⁴ هند طبشوش ، "اختبار فك الارتباط بين محاسبة و الجبائية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي "، اطروحة دكتوراة علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3،

2024

مرازقة صالح ، فرحات عبد الكريم ، اشكالية التوافق بين النظام المحاسبي المالي و القواعد الجبائية في الجزائر ، مجلة دراسات إقتصادية ، المجلد 7 ، العدد 1 ، 2020

إعادة النظر في القوانين الجبائية لجعلها أكثر ملائمة مع النظام المحاسبي المالي والتمكن من تقليص الفجوة بين النظامين المحاسبي والجبائي²⁵

6_دراسة .عبد الرزاق قريوز، (مذكرة ماستر 2017):

قام الباحث بمعالجة اشكالية تتمحور في ماهي الاشكاليات المحاسبية الناجمة عن الالتزامات الجبائية للمؤسسة باعتبارها مخاطرة و مقيدة بقواعد القانون الجبائي ؟ من خلال دراسته التي تمت لعينة من المحاسبين ولايتي ورقلة و غرداية في الفترة الممتدة من 2016 إلى 2017 حيث استعمل في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي حيث توصل إلى أن هذه الاشكاليات ناتجة عن عدم توافق المفاهيم التي جاء بها النظام المحاسبي المالي مع النظام الجبائي، و أن الاختلافات ناتجة عن اختلاف في الاهداف بدرجة الاولى .²⁶

ثانيا: دراسات باللغة الاجنبية

1) Mr.Islem Mekki, Mohammed Kaleche, (2023)

هدفت من هذه الدراسة التعرف على التعديلات خارج المحاسبة وكذلك كيفية حساب النتيجة الجبائية انطلاقا من النتيجة المحاسبية، حيث اصبحت المحاسبة أداة أساسية لاغنى عنها لمستخدمي المعلومات المحاسبية، ويعد النظام المحاسبي المالي الجديد المستوحى من معايير Ias/IFRS، محدد للقواعد واساليب تقييم جديدة تؤثر على النتيجة المحاسبية .وبالتالي ،فإن هذه التغيرات في المعالجة والتقييم المحاسبي لها انعكاسات على قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، الذي يتم تحديثه بانتظام من خلال قوانين المالية بهدف تحقيق الانسجام بين هذين النظامين .²⁷

من الشائع أن تختلف القواعد المحاسبية لحساب الارباح عن القواعد الجبائية .فبعض الاعباء قد لا تكون قابلة للخصم عند تسجيلها محاسبيا، في حين بعض الايرادات لا يتم الاعتراف بها الا عندما تصبح خاضعة للضريبة وتتطلب هذه الاختلافات إجراء تعديلات أو تصحيحات محاسبية إضافية

²⁵ د. عائشة عوامري و أ.د. احمد بن الدين ،"دراسة مدى توافق بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري"،مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد 7، العدد 1 2019

²⁶ أ.عبد الرزاق قريوز، و أ. محمد العربي قزون "الاشكاليات المحاسبية الناجمة عن الالتزامات الجبائية للمؤسسة"، مذكرة ماستر ،جامعة ورقلة ، 2017

²⁷ Mr.Islem Mekki, Mohammed Kaleche, Lincidence des divergences entre ie code fiscal et ie système comptable financier sur le resultat fiscal des entreprises 2023

من أجل التوصل إلى نتيجة جبائية عادلة. ويتم إدراج هذه التعديلات في جدول انتقال يعرف "جدول 9".

2) Mr.Nacer azouni, abderrahmane Qualikene (2013):

توصلت هذه الدراسة إلى أن المحاسبة والجبائية تخصصين رغم أنهما مستقلان إلا أنهما يشتركان في مجال مهم ويتدخلان بشكل كبير. إن دراسة الاطار المفاهيمي لنظام المحاسبي المالي تبرز وجود ترابط وتأثير متبادل بين الاتفاقيات المحاسبية الجديدة والقواعد والممارسات الجبائية الحالية فيما يتعلق بتحديد الربح الخاضع لضريبة. وقد لوحظ أن معظم الاتفاقيات مرتبطة بالقواعد الجبائية. ومع ذلك فإن بعض الاتفاقيات والفرضيات الاخرى تظهر انفصال عن القواعد الجبائية الحالية مما يؤدي بالتالي إلى تحديد الربح الخاضع للضريبة خارج المحاسبة، علاوة على ذلك، فإن القواعد المحاسبية الجديدة التي جاء بها النظام المحاسبي المالي لها تأثيرات مقارنة بما تنص عليه التشريعات الجبائية، خاصة في ما يتعلق بمسك محاسبة مبسطة للمؤسسات الصغيرة جدا وكذلك استخدام وسائل المعلوماتية في مسك المحاسبة

3) Moussa oudai, yasmin betiche lincidence (2024)

جاءت هذه الدراسة لمعرفة أنه على رغم من تشابه مفاهيم المحاسبة والضرائب، إلا أنهما مجالان متميزان تحكمهما أهداف مختلفة. فمن جهة، تهدف المحاسبة إلى تقديم صورة حقيقية وعادلة لوضع المالي لشركة وفق لمبادئ النظام المحاسبي المالي. ومن جهة اخرى، تهدف الضرائب إلى توليد إيرادات عامة لدولة، استنادا لمجموعة محددة من القواعد ويؤدي هذا التباين الجوهرى بين مصالح الشركة ومصالح السلطات الضريبية إلى اختلافات بين قواعد المحاسبة والضرائب. ولذلك يتعين على الشركات عند اعداد إقرارها الضريبية إجراء تعديلات إضافية خارج نطاق المحاسبة للانتقال من الربح المحاسبي إلى الربح الخاضع لضريبة.

4) NACER Azouani, adberrahmane oualikene (2023) :

توصلت هذه الدراسة إلى أن انعكاسات النظام المحاسبي المالي على الالتزامات المحاسبية المنصوص عليها في التشريع الجبائي ذات طابع قانوني وعملي، كما أن الاختلافات في تطبيق الاحكام المحاسبية الجديدة التي أقرها SCF مقارنة بالنظام الجبائي الحالي تؤدي إلى تحديد النتيجة الجبائية خارج المحاسبة، كذلك فإن معالجة هذه الاختلافات والتقريب بين القواعد المحاسبية والجبائية

يتم في ضوء المعطيات الداخلية، سواء من الناحية القانونية أو الاقتصادية، وكذلك باستفادة من الحلول المعتمدة في بعض الدول المتقدمة²⁸

5) Abderrahim louadj, Mounir louadj (2021) :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم الفروقات بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية عند تحديد الوعاء الضريبي لأرباح الشركات كما يوضح أيضا عناصر التسوية التي يتعين على الشركات الخاضعة لتشريع الجبائي الجزائري القيام بها، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الاجراءات التي إتخذتها السلطة المالية في الجزائر في إطار قوانين المالية المتعاقبة كانت غير كافية لتقليص الفجوة بين النظامين، مما يجعل من الضروري على المؤسسات معالجة الفروقات بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية عند إعداد تصريحاتها الضريبية.²⁹

6) Manel jmal derbel, Mohamed ali boujelbene (2015)

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين المحاسبة والجباية والتي تفسر من خلال الانحرافات التقديرية للمديرين الذين يختارون طرق محاسبية وجبائية بهدف تعظيم ثروتهم على حساب إدارة الضريبية والمساهمين. تسعى هذه الدراسة إلى وصف وشرح كيف تشير العلاقة بين المحاسبة والجباية إلى وجود انحراف أكثر من وجود تقارب، الأمر الذي قد يؤثر على ممارسات إدارة النتائج. هذه الانحرافات بين المحاسبة والجباية تؤدي من جهة إلى انحرافات طوعية نتيجة الاختلاف في تفسير بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي.³⁰

NACER Azouani, adberahmane oualikene : l'impact de l'adoption du système comptable²⁸
financier sur la fiscalité directe de l'entreprise algérienne, 2023

Abderrahim louadj, Mounir louadj : les différences importantes entre les règles comptables et²⁹
fiscales dans la détermination de la base d'imposition des bénéfices des sociétés, 2021

Manel jmal derbel, Mohamed ali boujelbene : la conformité comptabilité-fiscalité et la gestion³⁰
des résultats 2015

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة

سندرس في هذا المطلب الدراسات السابقة لفهم الاشكاليات المحاسبية المرتبطة بالالتزامات الجبائية، مع إبراز أوجه التشابه وإختلاف وكذا ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة

الفرع الاول: أوجه التشابه

- كل الدراسات التي تم عرضها تناولت مفهومي النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي
- معظم الدراسات تمحورت اشكالياتها حول الاشكاليات المحاسبية الناجمة عن الالتزامات الجبائية
- جل الدراسات التي تم تناولها أخذت بعين الاعتبار القواعد والقوانين الجبائية

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف

- 1) من حيث الهدف: حيث هدفت معظم الدراسات السابقة إلى دراسة العلاقة بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي بينما ركزت دراستنا على مفهوم الاشكاليات المحاسبية الناجمة عن الالتزامات الجبائية
- 2) من حيث أداة البحث: استخدمت جل الدراسات السابقة الاستبيان بينما تم الاعتماد على المقابلة كأداة بحث في دراستنا الحالية
- 3) من حيث المنهج المتبع: بعض هذه الدراسات إعتمدت على المنهج الاستكشافي لعرض الجانب النظري أما بالنسبة لدراستنا الحالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي

الفرع الثالث: ما يميز دراستنا على الدراسات الاخرى

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بتركيزها على تحليل الاشكاليات المحاسبية الناتجة عن الالتزامات الجبائية، على السياق المحلي للمؤسسات الخزائية مقارنة بالدراسات السابقة التي تناولت غالبا الاشكاليات المحاسبية والجبائية في سياقات دولية أو عامة ، كما شملت هذه الدراسة الجوانب المحاسبية والجبائية بينما ركزت بعض الدراسات السابقة على جانب واحد فقط أو على التحليل النظري دون تقديم توصيات عملية ملموسة .

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تم استعراض دراسة تحليلية للعلاقة بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي مع التركيز على كل نظام بشكل مستقل لتعرف على مكوناته وطبيعته عمله، تم تناول العلاقة بين النظامين من خلال تحديد قيمة الضريبة انطلاقاً من مخرجات كل نظام. كما تم استعراض طرق معالجة عناصر النتائج المالية لتوضيح تأثيرها على الالتزامات الجبائية كما تم التطرق إلى نقاط القوة والضعف في كل نظام، حيث تناول الفصل الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، مبينا أوجه الاختلاف والتشابه بين هذه الدراسات، مع الإشارة إلى أن الدراسة الحالية تتميز بالطابع عملي أكبر مقارنة بالدراسات السابقة.

الفصل الثاني: دراسة حالة لمؤسسة

EURL RAMSSIF

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل السابق إلى مختلف المفاهيم النظرية في الأكاديمية المرتبطة بموضوع الدراسة، نسعى من خلال هذا الفصل إلى إسقاط تلك المفاهيم على الجانب الميداني، مع إبراز مدى إرتباط وتأثير الإطار الأكاديمي في توجيه وتحليل العمل التطبيقي .

وقد اعتمدنا في دراستنا التطبيقية على جملة من الادوات البحث العلمي، وفي مقدمتها أداة المقابلة، حيث تم طرح مجموعة من الاسئلة على المحاسب محل الدراسة، بهدف تحليل إجاباته ومقارنتها بالمعطيات المالية المستخلصة من قوائم المالية وذلك قصد الوقوف على مدى توافق بين الجانبين النظري والتطبيقي.

وتهدف هذه دراسة إلى تحليل الاشكاليات المحاسبية الناجمة عن الالتزام بالقواعد الجبائية داخل المؤسسة من خلال التركيز على مجموعة من الجوانب الأساسية من بينها دراسة طبيعة العلاقة بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي وتحديد أوجه الاختلاف و التكامل بينهما، إضافة إلى تقييم النظم المعلومات المحاسبية و الجبائية كما تم التطرق إلى مدى إلتزام المؤسسة بواجباتها الجبائية، و ماقد ينجر عن الأخلال بها من عقوبات و غرامات بما يسمح بفهم تأثير على هذه الالتزامات على التطبيق السليم للقواعد المحاسبية داخل المؤسسة.

وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين، الاول خصص لتبيان الطريقة والادوات المستخدمة في الدراسة أما ثاني فنتاول فيه النتائج المتوصل إليها و مناقشتها والحلول المقترحة .

المبحث الأول : الطريقة و الأدوات المستخدمة

هدف التعرف على الاشكاليات التي يواجهها المحاسب في تطبيق القواعد النظام المحاسبي المالي ميدانيا اعتمادنا في هذا المبحث على الأسلوب المقابلة مع المحاسب وذلك من اجل الاستماع له و أخذ رأيه بخصوص هذا الأشكال .

المطلب الأول: المناهج والادوات المستخدمة في دراسة

سنقوم في هذا المطلب بتحديد المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة

الفرع الاول: المنهج المستخدم في الدراسة

من أجل القيام بدراستنا، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والتي تمت في مؤسسة EURL RAMSSIF وصولا إلى اختبار الفرضيات

الفرع الثاني: الادوات المستخدمة في الدراسة

أولا: المقابلة الشخصية

لإتمام دراستنا قمنا أداة المقابلة مع عدة محاسبين لتقصي حقائق معتمدين في ذلك قادري إبراهيم ومدقن بشير

ثانيا: وثائق المؤسسة

إعتمدنا في دراستنا على وثائق المؤسسة EURL RAMSSIF

المطلب الثاني: طريقة الدراسة

سنقوم في هذا المطلب بتحديد طرق واساليب دراسة و الأدوات المستخدمة

الفرع الاول: مصادر المعلومات

تم الاعتماد في هذا الدراسة على مصدر الاساسي للمعلومات موضح كما يلي:

لمعالجة الجانب التطبيقي تم إختيار مؤسسة EURL RAMSSIF

الفرع الثاني: عينة الدراسة المؤسسة EURL RAMSSIF

1) تقديم المؤسسة محل الدراسة EURL RAMSSIF

تعد المؤسسة EURL RAMSSIF من المؤسسات الاقتصادية الناشطة في قطاع البناء و الأشغال العمومية، حيث تمارس نشاطها في مجال إنجاز مختلف أشغال البناء التهيئة ، والترميم ، إضافة إلى الأشغال المرتبطة بالبنية التحتية . وتدرج المؤسسة ضمن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تسعى إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال تقديم خدماتها لفائدة الأفراد و المؤسسات العمومية و الخاصة، وتكتسي المؤسسة أهمية معتبرة بالنظر إلى طبيعة نشاطها الذي يرتبط مباشرة بقطاع البناء، باعتباره من القطاعات الحيوية التي تساهم في تحقيق التنمية العمرانية و الاقتصادية، و ذلك من خلال إنجاز المشاريع السكنية، الادارية، و الخدماتية كما تعمل المؤسسة على احترام المعايير التقنية و القانونية المعمول بها، مع الحرص على التزام بمختلف الجوانب المحاسبية والجباية التي تنظم نشاطها الاقتصادي، بما يضمن السير الحسن لمختلف العمليات المالية و الإدارية.

2) النشأة و التأسيس المؤسسة EURL RAMSSIF

تم تأسيس مؤسسة EURL RAMSSIF في إطار الاستثمار الخاص، بغرض ممارسة نشاطات البناء و الأشغال المختلفة و الاستجابة لمتطلبات السوق المحلية في مجال التشييد والبناء وقد جاءت فكرة إنشاء المؤسسة نتيجة الطلب المتزايد على خدمات البناء و الترميم و التهيئة، خاصة في ظل التطور العمراني الذي تشهده الجزائر.

ومنذ بداية نشاطها ، سعت المؤسسة إلى تطوير خدماتها و تحسين أدائها من خلال الاعتماد على الوسائل التقنية الحديثة و اليد العاملة المؤهلة، إضافة إلى احترامها لمختلف الالتزامات القانونية و التنظيمية المفروضة على المؤسسات الاقتصادية.

وقد استطاعت المؤسسة بمرور الوقت اكتساب خبرة مهنية في مجال الأشغال و البناء، الأمر الذي ساهم في توسيع نطاق خدماتها و كسب ثقة المتعاملين الاقتصاديين.

3) الشكل القانوني للمؤسسة EURL RAMSSIF

تأخذ المؤسسة الشكل القانوني مؤسسة ذات مسؤولية محدودة للشخص الوحيد EURL وهو شكل قانوني يسمح بتأسيس المؤسسة من طرف شخص واحد فقط، حيث يكون مسؤولاً عن تسيير المؤسسة و اتخاذ القرارات المتعلقة بها .

ويتميز هذا الشكل القانوني بمجموعة من الخصائص، من أهمها :

- استقلالية الذمة المالية للمؤسسة عن الذمة المالية الشخصية لصاحبها.
- تحديد مسؤولية المالك في حدود رأس المال المستثمر .
- تمتع المؤسسة بالشخصية المعنوية المستقلة.
- خضوع المؤسسة لمختلف الالتزامات المحاسبية و الجبائية.

4) الموقع الجغرافي لمؤسسة EURL RAMSSIF

تقع مؤسسة EURL RAMSSIF بحاسي مسعود -ورقلة، حيث تستفيد من موقع استراتيجي يسمح لها بمزاولة نشاطها بسهولة و التعامل مع مختلف الزبائن و المتعاملين الاقتصاديين .

يعتبر الموقع الجغرافي لمؤسسة عنصرا استراتيجيا يؤثر بشكل مباشر على فعالية النشاط الاقتصادي للمؤسسة، إذ يسمح بتقليل تكاليف النقل والتنقل نحو مواقع الإنجاز المختلفة. كما يساهم الموقع في تسهيل عملية التواصل مع الهيئات الإدارية و الجبائية المختلفة، مثل مصالح الضرائب، مديرية التجارة هيئات الضمان الاجتماعي، البنوك، مما يساعد المؤسسة على أداء مختلف التزاماتها القانونية في الآجال المحددة، ومن جانب آخر، يسمح الموقع الجغرافي للمؤسسة بالاقتراب من الأسواق المحلية و مصادر التمويل، الأمر الذي يساعد على اقتناء المواد الأولية بأقل تكلفة ممكنة و تحسين مردودية النشاط.

5) نشاط المؤسسة EURL RAMSSIF

تنشط المؤسسة EURL RAMSSIF في مجال البناء و الأشغال العمومية، حيث تتمثل أهم نشاطها فيما يلي :

- ❖ إنجاز مشاريع البناء السكني.
- ❖ أشغال الترميم و إعادة التأهيل
- ❖ أشغال التهيئة الخارجية و الداخلية
- ❖ إنجاز الهياكل الخرسانية

❖ أشغال الطلاء و التليس و البلاط

❖ صيانة و تلميم المنشآت المختلفة

❖ تنفيذ الأشغال المتعلقة بالبنية التحتية

كما تسعى المؤسسة إلى تقديم خدمات ذات جودة عالية من خلال الالتزام بالمواصفات التقنية المطلوبة، و احترام آجال الإنجاز المتفق عليها مع العملاء.

كما لا يقتصر نشاط مؤسسة EURL RAMSSIF على مجرد إنجاز عمليات البناء فقط، بل يمتد ليشمل سلسلة مترابطة من الأشغال التي تتطلب تنسيقا تقنيا و إداريا و ماليا مسمترا . إذ تقوم المؤسسة بدراسة طبيعة المشروع في التنفيذ، تقدير التكاليف، وتحديد الموارد البشرية و المادية اللازمة . كما يشمل نشاط المؤسسة متابعة مختلف مراحل الإنجاز ابتداء من تهيئة الأرضية، مروراً بأشغال الحفر و الأساسات، وصولاً إلى البناء النهائي و التشطيبات المختلفة، بما فيها الطلاء، التبييط، الترصيص، و أشغال الكهرباء عند الاقتضاء .

وتسعى المؤسسة إلى احترام المعايير التقنية و الهندسية المعمول بها، وذلك قصد ضمان جودة الأشغال و سلامة المنشآت، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على سمعتها المهنية و قدرتها على المنافسة في السوق ، إضافة لذلك، تعتمد المؤسسة على التنسيق المستمر مع الموردين لضمان توفير مواد البناء في الوقت المناسب، بما يساهم في احترام آجال الإنجاز المحددة و تفادي التأخر في تسليم المشاريع.

(6) أهداف المؤسسة EURL RAMSSIF

تسعى مؤسسة EURL RAMSSIF إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تضمن

استمراريتها و تطورها في السوق البناء و الأشغال العمومية، نذكر منها :

1) الأهداف الاقتصادية :

تهدف المؤسسة إلى تحقيق الربحية و ضمان الاستمرارية الاقتصادية من خلال تقديم خدمات ذات جودة عالية في مجال البناء و الأشغال المختلفة، بما يسمح لها بالحفاظ على مكانتها التنافسية داخل السوق . كما تسعى إلى رفع رقم أعمالها وزيادة حصتها السوقية عبر توسيع نطاق نشاطها واستقطاب أكبر عدد ممكن من الزبائن

(2) الأهداف الاجتماعية :

تساهم المؤسسة في خلق مناصب شغل من خلال توظيف اليد العاملة المؤهلة و غير المؤهلة، الأمر الذي يساعد في الحد من البطالة و المساهمة في التنمية الاجتماعية . كما تعمل على توفير بيئة عمل مناسبة و تحفيز العمال على تحسين الأداء و الإنتاجية.

(3) الأهداف التقنية :

تحرص المؤسسة على مواكبة التطورات التقنية في قطاع البناء من خلال استعمال معدات ووسائل حديثة ، إضافة إلى اعتماد أساليب عمل فعالة تضمن الجودة و الدقة في الانجاز.

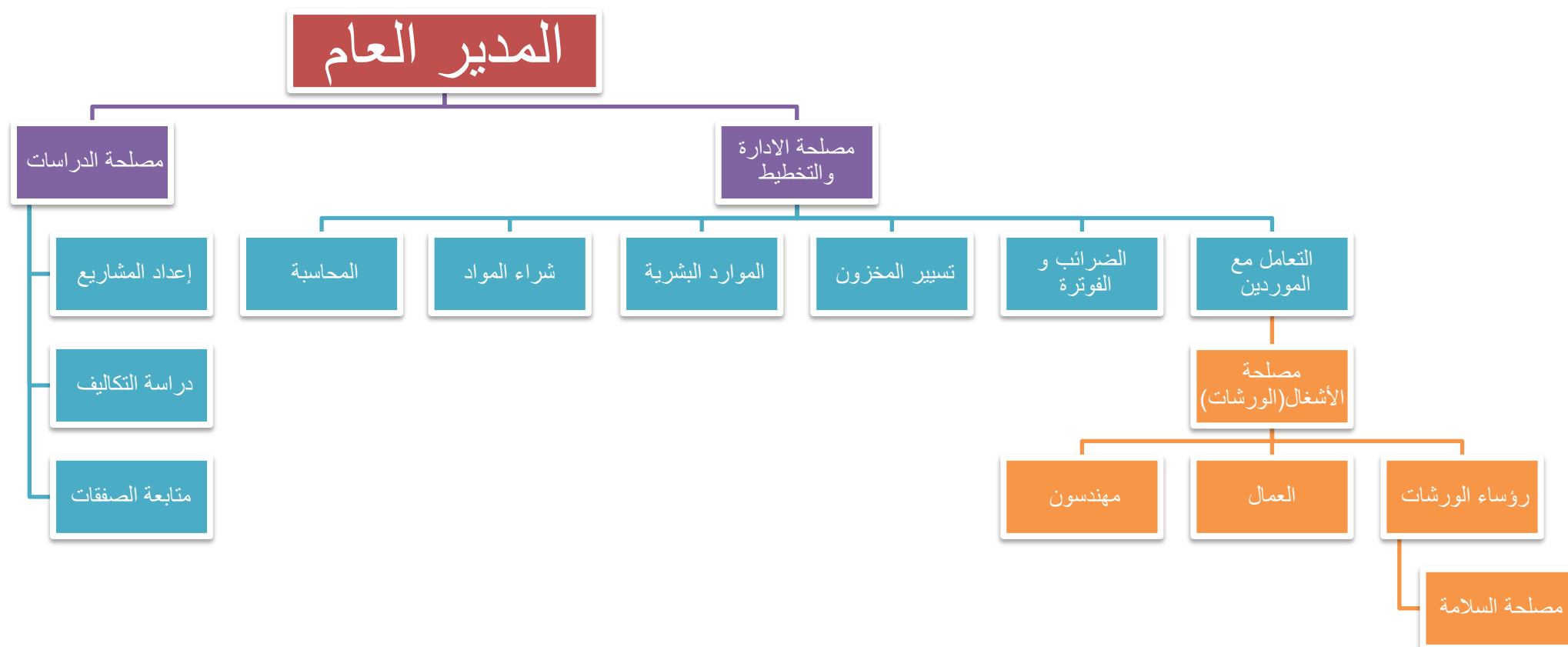
(4) الأهداف القانونية و الجبائية :

تلتزم المؤسسة باحترام القوانين و التشريعات المنظمة لنشاطها ، خاصة تلك المتعلقة بالمحاسبة و الضرائب ، وذلك لتفادي العقوبات الجبائية و ضمان الشفافية المالية.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للمؤسسة EURL RAMSSIF

سنقوم بعرض الهيكل التنظيمي للمؤسسة EURL RAMSSIF وذلك بهدف توضيح مختلف المصالح المكونة لها وعلاقات التي تربط بينها، مما يسمح بفهم أفضل لطريقة تنظيم وتسيير النشاط داخل المؤسسة

الشكل رقم (1-2): الهيكل التنظيمي للمؤسسة EURL RAMSSIF



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق الشركة

شرح الهيكل التنظيمي للمؤسسة EURL RAMSSIF

يعتبر الهيكل التنظيمي للمؤسسة بمثابة الاطار الذي يحدد كيفية توزيع المهام و المسؤوليات و الصلاحيات بين مختلف المصالح و الأقسام، وذلك بهدف ضمان التنسيق الفعال بين مختلف الوظائف و تحقيق الأهداف المسطرة بكفاءة و فعالية.

أولا : المدير العام : (Directeur General)

يحتل قمة الهرم التنظيمي لمؤسسة هو المسؤول الأول و المباشر عن حسن سير المؤسسة و ضمان استمراريته و صاحب السلطة الإدارية العليا الذي يتولى مسؤولية اتخاذ القرارات الاستراتيجية و التنظيمية المتعلقة بمختلف الجوانب الادارية، المالية، التقنية، و التنفيذية للمؤسسة و تتمثل مهام المدير العام في وضع الأهداف العامة للمؤسسة و رسم الخطط التي تسمح بتحقيقها مع السهر على التنسيق بين مختلف المصالح من أجل ضمان إنسجام العمل و عدم حدوث تداخل في الاختصاصات كما يقوم بمتابعة تقدم المشاريع، مراقبة الاداء العام، تقييم النتائج المحققة و اتخاذ التدابير التصحيحية عند ظهور أي اختلالات قد تؤثر على السير العادي للمؤسسة، فإنه يسهر على توفير بيئة تنظيمية فعالة قائمة على توزيع واضح للمهام و تحقيق الانسجام بين مختلف الموارد البشرية و المادية بما يسمح بتحقيق الجودة في الانجاز و إحترام الاجال محددة.

ثانيا: مصلحة الادارة والمالية

تعد من المصالح الحيوية داخل المؤسسة نظرا لارتباطها المباشر بتسيير الموارد المالية و البشرية و الادارية، و التي تعتبر أساسا لاستمرارية نشاط المؤسسة و تحقيق استقرارها التنظيمي و الاقتصادي و تلعب هذه المصلحة دورا محوريا في ضمان الانضباط الاداري و المالي من خلال الاشراف على مختلف العمليات المحاسبية و الادارية، وتنقسم هذه المصلحة إلى :

1) قسم المحاسبة :

يعتبر هذا القسم من الركائز الاساسية التي تعتمد عليها المؤسسة في ضبط عملياتها المالية، حيث يتولى تسجيل جميع العمليات الاقتصادية و المالية التي تقوم بها المؤسسة و هذا وفق المبادئ النظام المحاسبي المالي و من مهامه تسجيل الايرادات و المصاريف، متابعة الحسابات إعداد القيود المحاسبية، مراقبة حركة الاموال إعداد القوائم المالية مثل الميزانية و جدول حسابات النتائج، كما يسهر على إعداد الوثائق المحاسبية الضرورية و ضمان مطابقتها للمعايير القانونية و التنظيمية المعمول بها مما يساهم في تحقيق الشفافية المالية و تفادي الاخطاء التي قد تؤثر على الوضعية المالية للمؤسسة .

(2) قسم الموارد البشرية :

يقوم هذا القسم بتسيير العنصر البشري الذي يعتبر من أهم عوامل نجاح المؤسسة ، و تتمثل مهامه في التوظيف و إختيار العمال المؤهلين، إعداد عقود العمل، متابعة الحضور و غيابات احتساب الأجور و تعويضات تنظيم العطل السنوية و ضمان إحترام قوانين العمل و الضمان الاجتماعي، كما يعمل على تحسين الاداء الوظيفي الذي ينعكس إيجابا على مستوى الاداء العام للمؤسسة.

(3) قسم الضرائب و الفوترة

يكتسي هذا القسم أهمية كبيرة داخل المؤسسة نظرا لارتباطه المباشر بالالتزامات الجبائية و المحاسبية، حيث يتولى إعداد الفواتير المتعلقة بالمشاريع المنجزة و الخدمات المقدمة إضافة إلى متابعة العمليات التحصيل المالي، كما يشرف على إعداد التصريحات الجبائية المختلفة و إحترام آجال إداعها و تسديد المستحقات الضريبية، و ذلك بهدف ضمان الامتثال للقوانين الجبائية. ويلعب هذا القسم دورا مهما في ضمان الانسجام بين المعالجة المحاسبية و المتطلبات الجبائية في المؤسسة التي تواجه إشكاليات مرتبطة بالالتزامات الجبائية

ثالثا : مصلحة الدراسات و التخطيط

تعتبر هذه المصلحة بمثابة العقل التقني للمؤسسة حيث تتولى إعداد التصورات الأولية للمشاريع قبل الشروع في تنفيذها و ذلك من خلال إجراء الدراسات الفنية و الاقتصادية اللازمة، تتمثل أقسامها في :

(1) قسم إعداد المشاريع

يتمثل دور هذا القسم في إعداد الدراسات المتعلقة بالمشاريع المنجزة، من خلال تحديد الاحتياجات الضرورية و الوسائل اللازمة لتنفيذ سواء من حيث المعدات أو اليد العاملة أو المواد الأولية، كما يقوم بإعدادها المخططات التقنية و تحديد المراحل التنفيذية للمشروع بما يضمن إنجازه بطريقة منظمة و فعالة

(2) قسم دراسة التكاليف

يهتم هذا القسم بتحليل و تقدير مختلف التكاليف المرتبطة بالمشروع ويسمح هذا بتحديد المزاينة التقديرية للمشروع و ضبط الاسعار المناسبة

رابعا: مصلحة المشتريات و التموين

تعد من المصالح الاساسية داخل مؤسسة أشغال البناء و ذلك لارتباطها المباشر بتوفير الموارد المادية اللازمة لانجاز مختلف المشاريع، كما تساهم هذه المصلحة في ضمان إستمرارية النشاط الانتاجي للمؤسسة من خلال التخطيط المحكم لعمليا الشراء مع مراعاة التحكم في التكاليف و تفادي التبذير أو الانقطاع في التموين الذي قد يؤدي إلى تعطيل سير الاشغال و تتمثل أقسامها في :

1) قسم شراء المواد :

يتولى هذا القسم مسؤولية اقتناء مختلف المواد اللوازم الضرورية للإنجاز مشاريع البناء مثل الاسمنت و الحديد ... وغيرها من المستلزمات التي تحتاجها الورشات، كما يتولى إعداد طلبيات الشراء، دراسة عروض الاسعار، التفاوض مع الموردين مع إبرام إتفاقيات الشراء بما يخدم مصالح المؤسسة من حيث الجودة، السعر، و آجال التسليم

2) قسم تسيير المخزون :

تكمّن أهمية هذا القسم في ضمان توفر المواد الضرورية لإنجاز المشاريع دون حدوث نقص قد يؤدي إلى توقف الاشغال مع تجنب التخزين المفرط الذي قد يترتب عنه ارتفاع التكاليف أو تلف المواد

3) قسم التعامل مع الموردين :

تشمل مهام هذا القسم إختيار الموردين الأكفاء، تقييم جودة الخدمات المقدمة، التفاوض بشأن الاسعار و شروط الدفع، بإضافة إلى متابعة آجال التسليم و إحترام الالتزامات التعاقدية
خامسا : مصلحة الأشغال (الورشات)

تعتبر مصلحة الأشغال القلب النابض للمؤسسة البناء لأنها المصلحة المسؤولة بشكل مباشر عن تنفيذ المشاريع ميدانيا و تحويل المخططات و الدراسات النظرية إلى إنجازات فعلية على الارض الواقع ، كما تقوم هذه المصلحة بتنفيذ مختلف عمليات البناء، التهيئة، الترميم مع السهر على إحترام المخططات الهندسية، معايير الجودة، متطلبات السلامة المهنية:

1-المهندسون : يشرف المهندسون على الجوانب التقنية المتعلقة بمشاريع وهم المسؤولين عن ضمان مطابقة الاشغال المخططات و المواصفات الفنية المحددة

2-رؤساء الورشات : تتمثل مهامهم في توزيع المهام على العمال، مراقبة و تنسيق سير العمل اليومي، ضمان إحترام التعليمات التقنية، متابعة إستعمال المعدات وتأكد من إحترام الاجال المحددة لإنجاز الأشغال.

1) العمال : يعتبر العمال العنصر التنفيذي الاساسي داخل المؤسسة حيث يتولون تنفيذ مختلف الاشغال الميدانية المتعلقة بالبناء و التشييد.

سادسا : مصلحة السلامة و الأمن و البيئة HSE

تهدف هذه المصلحة إلى حماية العمال و الممتلكات و ضمان توفير بيئة عمل آمنة و صحية، من خلال تطبيق إجراءات الوقاية والسلامة المهنية و تتمثل مهامها الاساسية في :

- مراقبة مدى إحترام شروط الأمن داخل الورشات.
- لتأكد من إستعمال معدات الحماية الفردية مثل الخوذات و الأحذية الوقائية.

- تنظيم حملات توعية.

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

بعد تعريفنا للمؤسسة محل الدراسة سنقوم من خلال هذا المبحث بعرض النتائج ومناقشتها وهذا وفقا للإجابات
لمتحصل عليها جراء مقابلتنا مع محاسب

المطلب الاول: نتائج الدراسة

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى أهم الاشكاليات المحاسبية التي تواجه المؤسسة محل الدراسة وكذا أهم الالتزامات
الجبائية

الفرع الأول: التنظيم المحاسبي و إبراز أهم الاشكاليات المحاسبية في مؤسسة EURL RAMSSIF

أولا : التنظيم المحاسبي داخل المؤسسة

تعتمد هذه المؤسسة على نظام محاسبي يسمح بتسجيل مختلف العمليات المالية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي
للمؤسسة وفق لمبادئ النظام المحاسبي المالي SCF المعتمد في الجزائر و تعتبر المحاسبة أداة أساسية تساعد المؤسسة
على:

- معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.
- مراقبة الايرادات و النفقات .
- إعداد القوائم المالية السنوية .
- إتخاذ قرارات مالية سليمة
- إحترام الالتزامات القانونية و الجبائية

تتمثل أهم الوثائق المحاسبية المستعملة داخل المؤسسة فيما يلي :

- دفتر اليومية
- دفتر الأستاذ
- ميزان المراجعة
- الميزانية المالية
- جدول حسابات النتائج

- الفواتير و سندات القبض و الدفع

كما تعتمد المؤسسة على الاحتفاظ بالأدلة الإثباتية المتعلقة بالعمليات المالية، وذلك لتسهيل عمليات الرقابة الجبائية أو المحاسبية

ثانيا: الإشكاليات المحاسبية التي تواجه المؤسسة

- صعوبة التنسيق بين النظام المحاسبي المالي والمتطلبات الجبائية المختلفة
- مشاكل في تقييم تكاليف المشاريع (chantiers) وذلك جراء تعدد الأشغال وتغير الأسعار
- تأخر أو عدم دقة في تسجيل الفواتير و المصاريف التي ترتبط بالورشات
- إشكالية متابعة المخزون و مواد البناء بسبب إستهلاك السريع و التوزيع بين الورشات
- مشاكل في الاهتلاكات أهمها :

1) صعوبة تحديد العمر الانتاجي الحقيقي للمعدات لكثرة استعمالها في ورشات

2) تباين طرق حساب الاهتلاك بين النظام المحاسبي و القواعد الجبائية

3) تأثير الإهلاكات على النتيجة المحاسبية و الجبائية في نفس الوقت

- مشاكل المؤونات أهمها :

1) صعوبة تقدير قيمة المؤونة بدقة

2) اختلاف المعالجة بين المحاسبة والجباية (قبول أو رفض المؤونات جبائيا)

3) تأثيرها على النتيجة المحاسبية للمؤسسة

- صعوبة في تحديد نتيجة كل مشروع على حد Resultat par chantier

- أخطاء في إعداد أو تقديم التصريحات الجبائية (G50/TVA)

- تأخر في تسوية الوضعيات مع الموردين و الزبائن مما يؤثر على التوازن المالي

الفرع الثاني : التنظيم الجبائي و الالتزامات الجبائية لمؤسسة EURL RAMSSIF

أولا: التنظيم الجبائي داخل المؤسسة

تخضع هذه المؤسسة لمجموعة من الالتزامات الجبائية التي تفرضها الإدارة الجبائية الجزائرية، حيث تلتزم المؤسسة بإعداد و إيداع مختلف التصريحات الجبائية في آجال القانونية المحددة.

ثانيا : الالتزامات الجبائية

- التصريح بالوجود : Declaration d'existence يتم عند تأسيس المؤسسة أو تغيير نشاطها
- التصريح الشهري 50G: يشمل دفع وتسوية الضرائب و الرسوم
- التصريح السنوي للنتائج BILAN FISCAL: يحدد النتيجة الجبائية السنوية لمؤسسة
- التصريح برقم الاعمال : يخص التصريح بالايادات المحققة من المشاريع و الاشغال
- التصريح بالضريبة على القيمة المضافة TVA يتعلق بعمليات البيع و الخدمات و الخدمات المنجزة في الورشات
- التصريح بالاجور و الاقتطاعات CANS/IRG salairer: يخص التصريح بالعمال وأجورهم و الاشتراكات الاجتماعية

الفرع الثالث: الاسئلة الاستقصائية موجهة للمحاسب المؤسسة

بتاريخ 22 أفريل 2026 على الساعة 11 صباحا بالمؤسسة EURL RAMSSIF تم إجراء مقابلة مع السيد محاسب قادري ابراهيم رئيس مصلحة المحاسبة و المالية و تم اللقاء بمكتبه، للمعرفة مدى تأثير الالتزامات الجبائية على النظام المحاسبي المالي و أهم الاشكاليات الناجمة عن ذلك قمنا بالطرح الأسئلة التالية :

الجدول رقم (1-2): اسئلة المقابلة الاستقصائية موجهة للمحاسب المؤسسة

01	سؤال	ما مدى تأثير الالتزامات الجبائية على العمل المحاسبي داخل المؤسسة ؟
	جواب	تؤثر الالتزامات الجبائية بشكل كبير على العمل المحاسبي ، حيث يتطلب تسجيل العمليات وفق القوانين الجبائية و احترام آجال التصريح والدفع
02	سؤال	هل توجد اختلافات بين النظام المحاسبي المالي و النظام الجبائي ؟
	جواب	نعم، توجد بعض اختلافات خاصة في تقييم الأعباء و الإهلاكات مما يؤدي لوجود فروقات بين النتيجة المحاسبية و النتيجة الجبائية
03	سؤال	ماهي أهم الصعوبات التي تواجهكم عند تطبيق القواعد الجبائية ؟
	جواب	من أهم الصعوبات التعديلات المستمرة في التشريعات الجبائية و تعقيد بعض النصوص القانونية
04	سؤال	كيف يتم التعامل مع الفروقات بين النتيجة المحاسبية و النتيجة الجبائية ؟
	جواب	يتم إجراء التصحيحات الجبائية و إعادة إدماج الأعباء غير القابلة للخصم أو طرح التخفيضات الجبائية للوصول إلى النتيجة الصحيحة
05	سؤال	هل تؤثر الأخطاء المحاسبية على التصريحات الجبائية ؟

	جواب	نعم، أي خطأ محاسبي قد يؤدي إلى أخطاء في التصريحات الجبائية و بالتالي التعرض لغرامات أو عقوبات جبائية
06	سؤال	ما مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تسهيل الالتزامات الجبائية ؟
	جواب	يساعد النظام المحاسبي على تنظيم المعلومات المالية لكنه لايزيل جميع الفروقات مع القواعد الجبائية
07	سؤال	لتسوية الاختلافات ،هل يتم الاعتماد على الوثائق و الملاحق الجبائية في المؤسسة ؟
	جواب	نعم، تعتمد المؤسسة على الملاحق و التصريحات الجبائية من أجل التوافق بين البيانات المحاسبية و المتطلبات الجبائية
08	سؤال	ماهي الاحراءات المتبعة من أجل تفادي الأخطاء الجبائية ؟
	جواب	يتم التدقيق في المعالجات المحاسبية و احترام الآجال القانونية و المتابعة المستمرة لتحديثات الجبائية
09	سؤال	أهم الصعوبات التي تواجهكم في تطبيق منصة جبايتك ؟
	جواب	عدم قدرة استعابة هذه البرامج لمتطلبات لمكلفين الجبائيين

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على القوانين التشريع الجبائي

التعليق:

باعتماد على الإجابات المقدمة من طرف المحاسب بالمؤسسة، تبين أن الالتزامات الجبائية تؤثر على العمل المحاسبي ، حيث يجب مراعاة القوانين الجبائية عند تسجيل العمليات المحاسبية و احترام الآجال دفع التصريحات، كما أشار للوجود اختلافات بين النظام المحاسبي المالي و النظام الجبائي و خاصة فيما يتعلق في بعض الأعباء و الاهتلاكات، كما أوضح أن المؤسسة تواجه بعض الصعوبات المرتبطة بالتعديلات المستمرة في القواعد الجبائية كما يتم التعامل مع هذه الفروقات عن طريق إجراء بعض التصحيحات الجبائية و إعادة إدماج الأعباء غير القابلة للخصم و طرح التخفيضات للوصول للنتيجة الصحيحة، و بين لنا أن الأخطاء المحاسبية تؤثر على التصريحات الجبائية، و مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تسهيل الالتزامات الجبائية من خلال تنظيم المعلومات المالية و عدم ازالته لجميع الفروقات في القواعد الجبائية، وتعتمد المؤسسة على الملاحق و التصريحات الجبائية من أجل التوافق بين البيانات المحاسبية و القواعد الجبائية، و كذلك بين لنا أهم الصعوبات التي تواجههم في تطبيق منصة جبايتك متمثلة في عدم قدرة استعاب هذه البرامج لمتطلبات لمكلفين الجبائيين.

المطلب الثاني :تحليل و مناقشة النتائج

في هذا المطلب سنحاول تحليل النتائج المتوصل إليها و مناقشتها، إضافة إلى ربط النتائج بالفرضيات وصولاً إلى أهم الاستنتاجات .

الفرع الاول : تحليل نتائج الدراسة وربطها بالفرضيات

من خلال الدراسة التطبيقية التي تم إجرائها تم التوصل إلى صحة الفرضية الرئيسية القائلة بأن الالتزامات الجبائية تؤدي إلى ظهور إشكاليات محاسبية تؤثر سلباً على دقة و مصداقية القوائم المالية للمؤسسة حيث تبين أن المؤسسة محل الدراسة تواجه عدة صعوبات مرتبطة بالتصريحات الجبائية و المعالجة المحاسبية للضرائب و الرسوم الامر الذي أدى إلى تسجيل بعض الفروقات و الوقوع في أخطاء محاسبية تؤثر على صحة المعلومات المالية المعروضة بالقوائم المالية، خاصة في ظل تعقد الإجراءات الجبائية و تعدد النصوص القانونية المنظمة لها مما يجعل العلاقة بين المحاسبة و الجباية علاقة متداخلة تستوجب دقة كبيرة في التطبيق و معالجة

أولاً : بدأنا بدراسة ظهور اختلاف بين النظام المحاسبي المالي و النظام الجبائي، و الفروقات بين القواعد المحاسبية و الجبائية التي تظهر بشكل واضح عند الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية، خاصة في جانب الأعباء نتيجة القيود الجبائية على قابلية خصمها، وهذا ماثبت صحة الفرضية الأولى "توجد فروقات جوهرية بين النتيجة المحاسبية و النتيجة الجبائية تؤدي إلى تعقيد المعالجة المحاسبية "

ثانياً : ثم قمنا بدراسة التعديلات المستمرة في التشريعات الجبائية و تعقيد النصوص القانونية يصعب على المكلفين الجبائيين من معالجة العمليات المحاسبية المختلفة و هذا مايزيد في الوقوع في الازعاج المحاسبية مما يؤثر على التصريحات الجبائية و بالتالي يؤدي إلى أخطاء في التصريحات الجبائية و التعرض إلى غرامات و عقوبات، وهذا ما يعتبر إجابة على الفرضية الثانية " التغير المستمر في القوانين الجبائية يزيد من احتمال الوقوع في أخطاء محاسبية"

ثالثاً : من خلال الدراسة تبين أن تطبيق المعايير المحاسبية المتعلقة بالضرائب يختلف من مؤسسة إلى أخرى تبعاً لتعقيد البيئة الجبائية و الامكانيات البشرية المتاحة و كفاءة المحاسب و خبرته تلعبان دوراً أساسياً في الحد من الاشكاليات بالمعالجة المحاسبية لضرائب، خاصة مع ضرورة متابعة التغيرات التنظيمية، وهذا ماثبت صحة الفرضية الثالثة "تلتزم المؤسسات بتطبيق المعايير المحاسبية في معالجة الضرائب بدرجات متفاوتة ،إلى هذا الالتزام يتأثر بتعقيد النظام الجبائي و مستوى كفاءة المحاسب "

الفرع الثاني الاستنتاجات المتوصل إليها

من خلال النتائج التي توصلنا إليها بعد ربط النتائج بالفرضيات تم توصل إلى الاستنتاجات التالية

- ✓ تبين أن الالتزامات الجبائية تمثل احد الجوانب الحساسة في نشاط المؤسسة نظرا لمتفرضه من الاجراءات و التصريحات متعددة تتطلب دقة كبيرة في معالجة و متابعة المحاسبية
- ✓ أظهرت الدراسة وجود إختلافات بين النتيجة المحاسبية و النتيجة الجبائية بسبب اختلاف أسس إحتساب و معالجة مما يفرض إجراء تسويات جبائية للوصول إلى الوعاء الضريبي المصحح
- ✓ تبين أن مستوى كفاءة المحاسب وخبرته المهنية يلعبان دورا مهما في التقليل من الاشكاليات المرتبطة بمعالجة المحاسبية لضرائب خاصة في المؤسسة التي تعتمد على متابعة دقيقة لتغيرات التنظيمية
- ✓ أظهرت الدراسة أن تطبيق المعايير المحاسبية المتعلقة بمعالجة الضرائب لا يتم بنفس الدرجة في جميع الحالات بل يتأثر بمدى تعقيد البيئة الجبائية و إمكانيات البشرية المتاحة داخل المؤسسة

خلاصة الفصل :

من خلال الفصل تم إسقاط الجانب النظري على الدراسة الميدانية من خلال مقابلة محاسب بالمؤسسة محل الدراسة، بهدف التعرف على مختلف الاشكاليات المحاسبية الناجمة عن الالتزامات الجبائية . وقد أظهرت نتائج دراسة أن التصريحات الجبائية ودفع الضرائب في الاجال القانونية تعد من أهم الالتزامات التي تحرص المؤسسة على إحترامها، لما لها من تأثير مباشر على علاقتها بالادارة الجبائية كما تبين أن وجود إختلاف بين القواعد الجبائية والنظام المحاسبي المالي يؤدي إلى ظهور فروقات تؤثر على النتائج المالية، بالإضافة إلى ذلك لوحظ وجود نوع من التقارب بين النظامين من خلال تقليص بعض الفروقات، مما يساهم في تحسين المعالجة المحاسبية داخل المؤسسة.

وعليه فإن النتائج المتوصل إليها تؤكد صحة الفرضيات المطروحة، و تبرز أهمية التوفيق بين الجانبين المحاسبي والجبائي لضمان السير الحسن لنشاط المؤسسة .

الخاتمة

ارتبطت القواعد المحاسبية تاريخيا بالقواعد الجبائية في معظم دول العالم، حيث بينت دراسة العلاقة بين المحاسبة المالية والجبائية نوعا من التكامل الذي ظهر منذ بدايات الممارسة المحاسبية . فقد كانت المحاسبة ولا تزال أداة تخدم أهدافا جبائية محددة تفرضها سياسات الدولة، من بينها تحديد الريح الخاضع للضريبة .

غير أن اعتماد الجزائر على تبني المعايير المحاسبية الدولية و النظام المحاسبي المالي يشكل خطوة مهمة نحو تحسين شفافية القوائم المالية و تعزيز قابليتها للمقارنة على المستوى الدولي . غير أن هذا التحول أفرز بالمقابل مجموعة من الاشكاليات، خاصة فيما يتعلق بالتوفيق بين متطلبات المحاسبة المالي و أحكام النظام الجبائي نتيجة الاختلاف في الاهداف والاسس المعتمدة لكل منهما . بينما يقوم النظام المحاسبي المالي على مبادئ حديثة كالقيمة العادلة و تغليب الجوهر الاقتصادي، فيما يظل النظام الجبائي متمسكا بالتكلفة التاريخية والشكل القانوني، من خلال دراسة اتضح أن الالتزامات الجبائية تمثل أهم الجوانب التي تؤثر على النظام المحاسبي داخل المؤسسة الاقتصادية، حيث تبين عدة الاشكاليات محاسبية نتيجة التباين بين القواعد المحاسبية والتشريعات الجبائية، وقد توصلت الدراسة أن هذا الاختلاف يؤدي إلى صعوبات في معالجة المحاسبة، خاصة فيما يتعلق بتحديد النتيجة الجبائية، ومعالجة الفروقات المؤقتة والدائمة، وينتج عنه تسجيل ضرائب مؤجلة . ورغم الجهود التشريعية المبذولة لتقريب هذا التباين، إلا أن القواعد الجبائية يحد من الاستقلالية الكاملة للنظام المحاسبي المالي، ويجعل المحاسب ملزما بمراعاة الأحكام الجبائية في مختلف المعالجات .

تم التوصل في هذه الدراسة إلى تحسين التنسيق بين المحاسبة و الجبائية، و تحيين المعارف القانونية و المحاسبية ، يعد من أهم الحلول للحد من هذه الاشكاليات . بالإضافة إلى ذلك، إن الاعتماد على نظام معلومات محاسبي فعال، و الاستعانة بالخبرات المتخصصة، يساهم في ضمان الامتثال الجبائي وتفاذي الاخطاء و العقوبات.

و في الاخير تبقى هذه الدراسة محاولة لإبراز أهم الاشكاليات المطروحة، مع فتح المجال لدراسات مستقبلية أكثر عمقا لمعالجة هذا الموضوع في ظل التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية و التشريعية.

النتائج: تم التوصل إلى نتائج التالية :

- ❖ ظهور تباين بين القواعد المحاسبية و التشريعات الجبائية ، مما أدى إلى تشكل فروقات محاسبية
- ❖ الاختلاف في طرق المعالجة (الاهتلاكات ، المؤونات ...) يؤدي إلى صعوبة تحديد النتيجة الجبائية
- ❖ تأثر القوائم المالية و شفافيتها بسبب فروقات دائمة والمؤقتة
- ❖ عدم كفاءة المحاسبين و صعوبة قرائتهم الصحيحة لقوانين يزيد من حدة الاخطاء

❖ قد تعرض الاشكاليات الجبائية المؤسسة إلى عقوبات و غرامات في حالة عدم الامتثال .

❖ عدم قدرة البرامج الجبائية على استعابة متطلبات المكلفين الجبائيين

التوصيات:

يجب تعزيز التنسيق و التوافق بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي لتقليل من فروقات

اختيار محاسبين ذو كفاءة و تكوينهم في المجال الجبائية و المحاسبة

✓ الاعتماد على نظام معلزمات محاسبي ذات دقة لمعالجة و تفادي الاخطاء

✓ مواكبة التغييرات في التشريعات الجبائية بشكل دوري

✓ تكثيف الرقابة داخل المؤسسة لضمان الامتثال الجبائي

✓ زيادة السعة برامج الجبائية لتلبية متطلبات المكلفين الجبائيين

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1- النصوص التشريعية والتنظيمية

1. القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007.
2. قانون المالية لسنة 2018، المتضمن في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر 2017.
3. قانون المالية لسنة 2020، المتضمن في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 81، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2019.
4. قانون المالية لسنة 2021، المتضمن في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 100، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2021.
5. قانون المالية لسنة 2022، المتضمن في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 100، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2021.
6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 (المتعلقة بالتطبيقات المحاسبية والجبائية).

2- الكتب

1. جمال لعشيشي، "محاسبة المؤسسة والجباية"، دار الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010.

3- المذكرات الجامعية

1. بن ذهبية، "المعالجة المحاسبية للتشبيكات العينية وفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، (تخصص غير محدد)، 2024/2023.
2. بوسبعين تسعديت، "أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2010.
3. عاشوري نور الهدى، "أثر تطبيق نظام معلومات على تفعيل الرقابة الجبائية"، مذكرة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قلمة، 2023.
4. مرزوق أسماء، "دور المراجعة الجبائية في تدنية العبء الضريبي"، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وجباية، جامعة ورقلة، (سنة النشر غير محددة).

5. سعدية بورحلة، "دراسة العلاقة بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية في البيئة المحاسبية الجزائرية"، مذكرة تخرج (أو بحث مكمل)، 2018.

4- المقالات والمجلات العلمية والملتقيات

1. عوماري عائشة وأ.د. بن الدين محمد، "دراسة مدى التوافق بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 01، مارس 2019.
2. إلياس بدوي وأ. سعدية بورحلة، "دراسة العلاقة بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية في البيئة المحاسبية الجزائرية"، ورقة بحثية/مقال، 2018.
3. محمد اعمر بوزيد وط.د. أيوب نجار، "مدى مواكبة المشرع الجبائي لقواعد النظام المحاسبي المالي في المعالجة المحاسبية على ضوء القوانين الجبائية لسنة 2018"، مقال علمي، 2019.
4. سفيان بن بلقاسم وأ. هند طبشوش، "اختبار فك الارتباط بين المحاسبة والجباية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي"، مقال/بحث، 2025 (قيد النشر أو بحث مستقبلي).
5. صالح مرازقة وأ. عبد الكريم فرحات، "إشكالية التوافق بين النظام المحاسبي المالي والقواعد الجبائية في الجزائر"، مقال علمي، 2020.
6. عبد الرزاق قريوز، "الإشكاليات المحاسبية الناجمة عن الالتزامات الجبائية للمؤسسة"، مقال علمي، 2017.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1. Conseil National de la Comptabilité, "Projet de système comptable financier", juillet 2006.
2. Merouani Samir, "Le projet du nouveau système comptable financier algérien – Anticiper et préparer le passage du PCN 1975 aux normes IFRS", mémoire de magister, École Supérieure de Commerce d'Alger, 2006.
3. Mekki Islem & Kaleche Mohammed, "L'incidence des divergences entre le code fiscal et le système comptable financier sur le résultat fiscal des entreprises", 2023.

4. Azouani Nacer & Oualikene Abderrahmane, "L'impact de l'adoption du système comptable financier sur la fiscalité directe de l'entreprise algérienne", 2023.
5. Louadj Abderrahim & Louadj Mounir, "Les différences importantes entre les règles comptables et fiscales dans la détermination de la base d'imposition des bénéfices des sociétés", 2021.
6. Jmal Derbel Manel & Boujelbene Mohamed Ali, "La conformité comptabilité-fiscalité et la gestion des résultats", 2015.

الملاحق

الملحق رقم (01): تصريح 50G

المندوب العامة للضرائب
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
Service المصلحة

Mois/trimestre.....
Année.....

الضرائب و الرسوم المحصلة فوراً أو عن طريق الاقتطاع من المصدر
تصريح يقوم مقام حافظة إشعار بالتسديد

**IMPOTS ET TAXES PERCUS AU COMPTANT OU PAR VOIE DE
RETENUE A LA SOURCE**

DECLARATION TENANT LIEU DE BORDEREAU-AVIS DE VERSEMENT

Série G n°50 (2025)

هام : هذا التصريح يجب أن يوضع في قفلة
ضرائب خلال العشرين يوم الأولى من الشهر

Important : La déclaration doit être
déposée à la recette des impôts avant
les vingt premiers jours du mois

رمز النشاط **CODE ACTIVITE**

.....

NIF :

FORME JURIDIQUE :

ARTICLE D'IMPOSITION :

NIN :

M.....

(nom et prénom – raison sociale)

(الاسم و اللقب – اسم الشركة)

Activité/Profession :

التشغيل أو المهنة :

Adresse :

العنوان :

code	Catégorie de revenus soumis à la retenue à la source IRG	Revenus imposables	Taux	Montants à payer (DA)
	<u>Prestations de services réalisées par des entre prises étrangères:</u>			
E1M10	- Sommes payées en rémunération des prestations de Services réalisées par des entreprises étrangères (catégorie IRG)		24%	
E1M20	- Produits perçus par les inventeurs au titre soit de la concession de licence d'exploitation de leurs brevets, soit de la cession ou concession de marques de fabrique, procédés ou formules de fabrication		24%	
E1M30	- Sommes versées sous forme de cachets ou droits d'auteurs aux artistes ayant leur domicile fiscal hors d'Algérie		15%	
1	Sous Total			

Revenus des Capitaux Mobiliers:			
E2M10	- Revenus distribués aux personnes physiques résidentes Soumis à une retenue libératoire	10%	
E2M20	- Produits de bons de caisse anonyme	50%	
E2M30	- Les revenus des créances, dépôts et cautionnements	10%	
E2M40	- Intérêts des sommes inscrites sur les livrets d'épargne ou les comptes d'épargne particuliers:		
E2M50	○ Fraction des intérêts inférieure ou égale à 50.000 DA	1%	
E2M60	○ Fraction du revenu supérieure à 50.000 DA	10%	
E2M70	- Les bénéfices répartis au profit de personnes physiques et Personnes morales non résidentes en Algérie	15%	
E2M80	- Plus-values de cession d'actions ou de parts sociales réalisées par les personnes physiques résidentes	15%	
E2M90	- Plus-values de cession d'actions ou de parts sociales réalisées par des personnes physiques non résidentes	20%	
E2M95	- Plus-values de cession d'actions ou de parts sociales réalisées Par des personnes physiques non résidentes (pays conventionnés)	9%	
E2M100	- Bénéfices des sociétés étrangères non résidentes (succursale établie en Algérie ou toute autre installation professionnelle au sens fiscal – article 46-8 du CIDTA) sauf pays conventionnés.	15%	
2	Sous Total		

E1L10	Revenus locatifs: -Revenus de location à titre civil de biens immobiliers collectif à usage d'habitation		7%	
E1L20	- Revenus de location à titre civil de biens immobiliers individuel		10%	
E1L30	- Location de locaux à usage commercial ou professionnel		15%	
E1L40	- Les revenus issus de la location de salles des fêtes, fêtes foraines et de cirques		15%	
3	Sous Total			

	Traitements et salaires :			
E2L20	- Traitements et salaires versés par les employeurs :			
E2L30	○ Personnel résident:		Barème	
E2L40	○ Personnel non résident		Barème	
E2L50	- Primes de rendement, gratification ou autres, ainsi que les rappels y afférents, d'une périodicité autre que mensuelle servies par les employeurs		10%	
E2L60	- Sommes versées à des personnes exerçant, en sus de leur activité principale de salarié, une activité d'enseignement, de recherche, de surveillance ou d'assistantat à titre vacataire, ainsi que les rémunérations provenant de toutes activités occasionnelles à caractère intellectuel (montant annuel n'excède pas 2 000 000 DA)		10%	
4	Sous Total			

	SOLDE DE LIQUIDATION IRG / Professionnel:			
E3L10	Résultat taxable:			
	Montant des acomptes à verser			
	A) - IRG/ au taux de:			
E3L20	Montant du 1 ^{er} acompte (1)		%	
E3L30	Montant du 2 ^{ème} acompte (2)		%	
E3L40	Acomptes versés par les entreprises non résidentes (3)			
E3L50	Crédit d'impôt (4)			
E3L60	B) - Montant global à déduire (1+2+3+4)			
E3L70	Solde de liquidation (A-B)		Barème	
E3L80	Excédent de versement (B-A)			
E3L90	Minimum d'imposition			
5	Sous Total			

	IMPOT SUR LES BENEFICES DES SOCIETES:			
E1B40	- Résultat taxable:.....			
E1B60	- Montant du capital social appelé.....		5%	
	A) IBS au taux de :			
E1B10	- Activités de production de biens.....		19%	
E1B20	- Activité de bâtiment, de travaux publics et d'hydraulique ainsi que les activités touristiques et thermales à l'exclusion des agences de voyages.....		23%	
E1B30	- Les activités de commerce et de services.....		26%	
E1B70	Excédent de versement antérieur à déduire (1).....			
E1B80	Montant du 1 ^{er} acompte (2).....			
E1B81	Montant du 2 ^{ème} acompte (3).....			
E1B82	Montant du 3 ^{ème} acompte (4).....			
E1B83	Acomptes versés par les sociétés non résidentes (5).....		0,5%	
E1B84	Crédit d'impôt (6)			
E1B85	B) Montant global à déduire (1+2+3+4+5+6).....			
E1B86	Solde de liquidation / IBS à payer (A-B).....			
E1B90	C) Excédent de versement à reporter (B-A).....			
E1B91	Minimum d'Imposition.....			
	IBS RETENUS A LA SOURCE			
E1B100	- Revenus des créances, dépôts et cautionnement.....		10%	
E1B110	- Revenus provenant de bons de caisses anonymes.....		50%	
E1B120	- Revenus perçus dans le cadre d'un contrat de management...		20%	
E1B130	- Produits versés à des inventeurs résidents à l'étranger au titre, soit de la concession de licence de l'exploitation de leurs brevets, soit de la cession ou concession de marque de fabrique, procédé ou formule de fabrication.....		24%	
E1B140	- Revenus des entreprises étrangères de transport maritime...		10%	
E1B150	- Plus values de cession d'actions ou de parts sociales réalisées par des personnes physiques non résidentes d'actions ou de parts sociales réalisées par des personnes morales non résidentes (pays non conventionné)(1)		20%	
E1B160	- Plus values de cession d'actions ou de parts sociales réalisées par des personnes physiques non résidentes d'actions ou de parts sociales réalisées par des personnes morales non résidentes (pays conventionnés).....		...%	
E1B170	- Sommes payées à des sociétés n'ayant pas d'installation permanente en Algérie, en rémunération de prestations de services.....		...%	
6	Sous Total			

Code	Désignation	Chiffre d'affaires Global	Base Imposable/ base de calcul des acomptes ⁽¹⁾	Chiffre d'Affaires Exonéré	Taux	Montant à payer (en DA)
	TAXE LOCALE DE SOLIDARITE :					
	I- Régime paiement mensuel :					
	1) Activité de transport par canalisation des hydrocarbures :				3%	
	2) Activités minières :					
	Opérations sans réfaction				1,5 %	
	Opérations bénéficiant de la réfaction de 30%					
	Opérations exonérées ou non imposables					
	- AAPI					
	- ANDI					
	- ANADE					
	- ANGEM					
	- CNAC					
	- Opérations Intra-groupe					
	- Opérations inter-unités					
	- Autres...(à remplir)					
	II- Régime des acomptes provisionnels					
	☐ Option pour le régime des acomptes provisionnels ⁽²⁾					
	1) Activité de transport par canalisation des hydrocarbures :				3%	
	Période de référence...(à remplir) :					
	Ou Date de notification...(à remplir) :					
	• Montant de l'acompte					
	• Montant du solde de liquidation					
	2) Activités minières:				1,5%	
	Période de référence...(à remplir) :					
	Ou Date de notification...(à remplir) :					
	• Montant de l'acompte					
	• Montant du solde de liquidation					
7	Sous Total					

⁽¹⁾ La base de calcul des acomptes provisionnels mensuels en matière de la TLS, est déterminée suivant les dispositions de l'article 364 octies du CIDTA.

⁽²⁾ Cocher la case en cas d'option.

Code	Droits et Taxes Indirects	Base d'imposition	Tarif	Montant à payer (en DA)
	A) Impôts sur le produit			
E2 E01	1. Droit de circulation sur les alcools.....	HL	...DA/HL5	
E2 E02	1.1. Taxe additionnelle sur les alcools.....	DA	%/DCA	
E2 E03	1.2. Taxe sur les sucres servant à la préparation d'apéritifs à base de vin et produits assimilables.....		140DA/100kg	
E2 E04	2. Droits de circulation sur les vins.....	LF2017.....	8000DA/HL	8800 DA/HL.
	B) Taxe intérieure de consommation			
E2 E05	-Taxe intérieure de consommation des tabacs.....		DA/KG	
E2 E06	-Taxe intérieure de consommation des tabacs.....		10 %/ valeur	
E2 E07	- Taxe additionnelle sur les produits tabagiques.....		11 DA/P-B-B	
E2 E08	-Taxe intérieure de consommation sur les bières.....	LF2017.....	3610DA/HL	..3971
E2 E09	- Taxe sur les produits pétroliers (TPP).....		DA/HL	
E2 E10	-Taxe intérieure de consommation (autres produits).....	LF 2017.....		
	C) Autres contributions indirectes			
E2 E11	- Taxe sur les recharges téléphoniques.....	LF 2017.....	7%/ recharge	
E2 E12	- Taxe pour usage des appareils récepteurs de radio diffusion et télévision.....		DA.	
8	Sous Total			
Code	Opérations imposables	Chiffre d'Affaires Imposable	Taux	Montant à payer (en DA)
E2 E12	Droit de Timbre sur Etat.....			
9	Sous total			

Code	Autres Taxes	Base d'Imposition	Tarif/Taux	Montant à payer (en DA)
.....	TAXE SUR L'ACTIVITE PROFESSIONNELLE* (Opérations réalisées antérieurement au 1er janvier 2024).		(à remplir)....%	
E2 E13	- Taxe de formation.....		1%.....	
E2 E14	- Taxe d'apprentissage.....		1%.....	
E2 E15	- Taxe sur les véhicules neufs.....		Barème.....	
E2 E16	- Contribution des concessionnaires.....		1%.....	
E2 E17	- Taxe d'habitation.....		Barème.....	
E2 E18	- Taxe sur les pneus neufs ou importés.....		10 DAou 5DAunité	
E2 E19	- Prélèvement sur les recettes des jeux à gains et divertissement.....		40%.....	
E2 E20	- Taxe sur les huiles, lubrifiants et préparations lubrifiantes.....		12500DA/T.....	
E2 E21	- Taxe sur le chiffre d'affaires des opérations de téléphonie mobile.....		1%.....	
E2 E22	- Taxe sur les bénéfices net des importateurs et les distributeurs en gros de médicaments.....		5%.....	
E2 E23	- Taxe de publicité.....		1%.....	
E2 E24	- Taxe sur le chiffre d'affaire des entreprises de production et d'importation de boissons gazeuses..		0,5%.....	
E2 E25	- Autres.....			
E2 E26	- Taxe sur véhicules immatriculés dans la catégorie des voitures particulières (VP), de moins de cinq (5) années d'âge, figurant dans le bilan des sociétés, ou pris en location.....		Barème.....	
E2 E27	- Taxe sur le carburant.....		Barème.....	
E2 E28	- Taxe sur la vente d'Electricité et du gaz.....		Barème.....	
E2 E29	- Taxe annuelle pour tous opérateurs économique algériens inscrits au registre de commerce.....		200/500/1000DA	
E2 E30	- Redevance sur les céréales.....		Barème.....	
E2 E31	- Taxe appui à l'investissement des activités touristiques.....		0,5%.....	
E2 E32	-Taxe sur l'usage des appareils récepteurs de radiodiffusion et de télévision.....		Barème.....	
E2 E33	- Taxe d'efficacité énergétique (sans classification)	LF 2017.....	25%	
E2 E34	- Taxe d'efficacité énergétique (avec classification)	LF 2017.....		
E2 E35	- Taxe sur contrats de production et diffusion de publicité.	LF 2017.....	10%	
10	Sous Total			

TAXE SUR LE CHIFFRE D'AFFAIRES		Chiffre d'Affaires Global	Chiffre d'Affaires imposable	Chiffre d'Affaires Exonéré	Taux	TVA à payer (en DA)
1^{re} TAXE SUR LA VALEUR AJOUTÉE:						
A/ Chiffres d'affaires Imposables						
E3B1	1) Opérations assujetties à la TVA				9%	
E3B2	- Biens, produits et denrées visées par l'article 23 du CTCA...				9%	
E3B3	- Prestations de services visées par l'article 23 du CTCA...				9%	
E3B4	- Opérations immobilières visées par l'article 23 du CTCA...				9%	
E3B5	- Actes médicaux...				9%	
E3B6	- Commissionnaires et courtiers...				9%	
E3B7	- Fourniture d'énergie...				9%	
E3B7	- Autres...				9%	
11-1	Sous total					
E3B8	2) Opérations assujetties à la TVA					
E3B8	- Productions : biens, produits et denrées visées par l'art 21 du CTCA...				19%	
E3B9	- Revente en l'état : biens, produits et denrées visées par l'art 21 du CTCA...				19%	
E3B10	- Travaux immobiliers autres que ceux soumis au taux de 7%				19%	
E3B11	- Professions libérales...				19%	
E3B12	- Opérations de téléphones et d'internet...				19%	
E3B13	- Tabacs et allumettes...				19%	
E3B14	- Spectacles, jeux et divertissements autres que ceux de l'art 21 du CTCA...				19%	
E3B15	- Livraison faites à soi même - article 21 du CTCA...				19%	
E3B16	- TVA produits pétroliers...				19%	
E3B17	- Concessionnaires autos...				19%	
E3B18	- Producteurs de médicaments...				19%	
E3B19	- Importateurs de médicaments...				19%	
E3B20	- Banques et établissements financiers...				19%	
E3B21	- Assurances...				19%	
E3B22	- Fourniture d'énergie				19%	
E3B23	- Autres...				19%	
E3B24	- Régime des acomptes TVA...				19%	
E3B25	- Régime des acomptes TVA...				9%	
E3B26	3) Chiffre d'affaires non imposables (Article 9 du CTCA)					
E3B27	- Secteur pétrolier (art 9/9 du CTCA)...					
E3B28	- Produits de première nécessité (Art 9/2 du CTCA)...					
E3B29	- Opérations de crédit Bail...					
E3B30	- Opération de réassurance...					
E3B31	- Opération d'assurances des personnes...					
E3B32	- Opérations Intra-groupe (*)...					
E3B33	- Exportation...					
E3B34	- Médicament...					
E3B35	- Autres...					
E3B36	Chiffre d'affaires Exonéré					
E3B37	- Secteur pétrolier...					
E3B38	- Andj...					
E3B39	- Ansej...					
E3B40	- Angem...					
E3B41	- Cnac...					
E3B42	- Exportation...					
(*) ATTENTION: Ce cadre est réservé aux sociétés qui ont opté pour le régime de consolidation de la TVA au titre du régime du Groupe (art 138 bis du CID), celles-ci doivent cocher impérativement la case ci-contre (y compris la société mère)						
11-2	Sous total					

	B/ Déductions à Opérer			
E3B90	- Précompte antérieur.....			
E3B91	- T.V.A sur achat de biens, matières et services(art.29C/T.C.A.....			
E3B92	- T.V.A sur achat de biens (art.38C/T.C.A.).....			
E3B93	- Régularisation du prorata (déduction complémentaire)(art.40C/T.C.A.....			
E3B94	- T.V.A à récupérer sur factures annulées ou impayées (art.18 C/T.C.A.....			
E3B95	- Autres déductions (Notification de précompte,etc.).....			
11-3	Total des déductions à opérer (B)			

	TVA à Payer			
E3B96	- Total des droits dus.....			
E3B97	- Régularisation du prorata (art.40C/T.C.A.) (+) (Déduction excédentaire).....			
E3B98	- Régularisation (régime des acomptes).....			
E3B99	- Reversement de la déduction (art.38C/T.C.A.).....			
E3B100	- (+) total à rappeler (C).....			
E3B110	- Total des déductions à opérer (B).....			
E3B120	- (-) TVA à payer au titre du mois(C-B).....			
E3B130	-Précompte à reporter sur le mois suivant (B-C).....			
E3B140	-Tva auto-liquidée à payer (article 83 du CTCA).....			
11	TOTAL TVA à payer			

RECAPITULATION (EN DA)	ملخص بدج	Cadre réservé au contribuable إطار مخصص للمكلف بالضريبة	Cadre réservé à la recette des impôts إطار خاص بقبضات الضرائب
1-IRG/Retenue à la Sources C/201001/L1 à L8		بشهادة بصحة وصدق محتوى هذا التصريح وتطابقه مع الوثائق المحاسبية. Certifié sincère et véritable le contenu de la présente déclaration et conforme aux documents comptables. A le Cachet et Signature	Reçu ce jour, la présente déclaration enregistrée sous le numéro Payée par chèque bancaire (s)/N°..... Du..... Tiré sur l'agence:..... Par chèque postal N°..... En numéraire:..... Prise en recette par quittance N°..... De ce jour: A le Le receveur des impôts Cachet et Signature
2-Revenus Capitaux Mobiliers C/201001/L1 à L8			
3-Revenus Locatifs C/201001/L1 à L8			
4-IRG/ traitements et Salaires C/201001/L1 à L8			
5-IRG/ Professionnel C/201001/L1 à L8			
6-IBS C/201001/M1 à M3			
7- Taxe Locale de Solidarité à payer C/.....			
8- Droits et Taxes Indirects C/500020			
9- Droit de Timbre C/201002			
10- Nature des Autres Taxes :			
- C/.....			
- C/.....			
- C/.....			
- C/.....			
- C/.....			
11- TVA à payer C/500020			
Montant Total à Payer			

[illegible]

الملحق رقم (02): جدول حساب النتائج

BILAN (COMPTE RESULTAT PAR NATURE)

CODE	TCR	2012	2011
70	Ventes et produit annexes	9 698 991,60	18 431 500,00
72	Variation stocks produit finis et en cours	0,00	0,00
73	Production immobilisée	0,00	0,00
74	Subventions d'exploitation	0,00	0,00
T4	1-PRODUCTION DEL'EXERCICE	9 698 991,60	18 431 500,00
60	Achats consommés	6 000 000,00	11 775 910,30
61+	Services extérieurs et autres consommations	164 230,06	3 705 600,99
T5	2-CONSOMMATION DE L'EXERCICE	6 164 230,06	15 481 511,29
T15	3-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (1-2)	3 534 761,54	2 949 988,71
63	Charges de personnel	1 678 221,50	1 019 503,26
64	Impôts,taxes et versements assimilés	193 979,83	368 630,00
T6	4-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	1 662 560,21	1 561 855,45
75	Autres produits operationnels	0,00	0,00
65	Autres charges operationnelles	0,17	0,00
68	Dotations aux amortissements,provisions et pertes de valeurs	0,00	0,00
78	Reprise sur pertes de valeur et provisions	0,00	0,00
T7	5-RESULTAT OPERATIONNEL	1 662 560,04	1 561 855,45
76	Produit financiers	0,00	3,36
66	Charges financiers	0,00	0,00
T8	6-RESULTAT FINANCIER	0,00	3,36
T9	RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT(5+6)	1 662 560,04	1 561 858,81
695+	Impôts exigibles sur résultats ordinaires	382 389,00	225 157,00
692+	Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	0,00	0,00
T10	TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	9 698 991,60	18 431 503,36
T11	TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	8 418 820,56	17 094 801,55
T12	7-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 280 171,04	1 336 701,81
77	Elements extraordinaires (produits) (a preciser)	0,00	0,00
67	Elements extraordinaires (charges) (a preciser)	0,00	0,00
T13	8-RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0,00	0,00
T14	9-RESULTAT NET DE L EXERCICE	1 280 171,04	1 336 701,81
T20	Part dans lesrésultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		
T21	10-RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		
DPM	Dont part des minoritaires (1)		
PG	Part du groupe (1)		

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F

0 0 1 8 3 0 0 5 9 0 0 0 6 4 8

0 0

Désignation de l'entrepris EURL RAMSSIF

Activité : ENTREPRISE DE TRAVAUX DE BATIMEN

Adresse : HMD OUARGLA

Exercice Clos Le : 31/12/2020

BILAN (ACTIF)

Série G, n° 2 (2010)

ACTIF	N			N - 1
	Montants Bruts	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou nég	0	0	0	0
Immobilisations incorporelles	0	0	0	0
Immobilisations corporelles				
Terrains	800 000	0	800 000	0
Batiments	0	0	0	0
Autres immobilisations corporelles	0	0	0	0
Immobilisation en concession	0	0	0	0
Immobilisations en cours	0	0	0	0
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence	0	0	0	0
Autres participations et créances rattachées	0	0	0	0
Autres titres immobilisés	0	0	0	0
Prêts et autres actifs financiers non courants	1 032 165	0	1 032 165	2 230 424
Impôts différés actif	0	0	0	0
TOTAL ACTIF NON COURANT	1 832 165	0	1 832 165	2 230 424
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	2 960 972	0	2 960 972	460 972
Créances et emplois assimilés				
Clients	0	0	0	0
Autres débiteurs	1 006 781	0	1 006 781	7 145 359
Impôts et assimilés	2 653 553	0	2 653 553	5 895 299
Autres créances et emplois assimilés	0	0	0	0
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	0	0	0	0
Trésorerie	46 446 954	0	46 446 954	51 573 992
TOTAL ACTIF COURANT	53 068 260	0	53 068 260	65 075 622
TOTAL GENERAL ACTIF	54 900 425	0	54 900 425	67 306 046

IPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.L.F

0 0 1 8 3 0 0 5 9 0 0 0 6 4 8

0 0 0 0 0

Désignation de l'entreprise: EURL RAMSSIF

Activité : ENTREPRISE DE TRAVAUX DE BATIMEN

Adresse : HMD OUARGLA

Exercice Clos Le : 31/12/2020

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES :		
Capital émis	8 000 000	8 000 000
Capital non appelé	0	0
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	109 079	48 947
Ecart de réévaluation	0	0
Ecart d'équivalence (1)	0	0
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	1 280 171	1 336 702
Autres capitaux propres - Report à nouveau	2 206 567	929 997
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	11 595 817	10 315 646
PASSIFS NON-COURANTS :		
Emprunts et dettes financières	0	0
Impôts (différés et provisionnés)	0	0
Autres dettes non courantes	0	0
Provisions et produits constatés d'avance	0	0
TOTAL II	0	0
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	38 970 956	32 453 187
Impôts	837 725	6 965 461
Autres dettes	3 484 160	17 571 752
Trésorerie Passif	11 767	0
TOTAL III	43 304 608	56 990 400
TOTAL PASSIF (I + II + III)	54 900 425	67 306 046

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIE DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F

0 0 1 8 3 0 0 5 9 0 0 0 6 4 8

0 0 0 0 0

Désignation de l'entreprise EURL RAMSSIF

Activité : ENTREPRISE DE TRAVAUX DE BATIMEN

Adresse : HMD OUARGLA

Exercice du :

01/01/2020

au

31/12/2020

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques		N		N - 1	
		DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises		0	0	0	0
Production vendue	Produits fabriqués	0	0	0	0
	Préstations de services	0	0	0	0
	Vente de travaux	0	9 698 992	0	18 431 500
Produits annexes		0	0	0	0
Rabais, remises, ristournes accordées		0	0	0	0
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		0	9 698 992	0	18 431 500
Production stockée ou déstockée		0	0	0	0
Production immobilisée		0	0	0	0
Subventions d'exploitation		0	0	0	0
I - Production de l'exercice		0	9 698 992	0	18 431 500
Achats de marchandises vendues		0	0	0	0
Matières premières		6 000 000	0	11 775 910	0
Autres approvisionnements		0	0	0	0
Variations des stocks		0	0	0	0
Achats d'études et de prestations de services		0	0	0	0
Autres consommations		0	0	0	0
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats		0	0	0	0
Services Extérieurs	Sous-traitance générale	0	0	0	0
	Locations	0	0	1 100 000	0
	Entretien, réparations et maintenance	0	0	2 521 008	0
	Primes d'assurances	0	0	0	0
	Personnel extérieur à l'entreprise	0	0	0	0
	Rémunérations d'intermédiaires et honoraires	5 000	0	30 000	0
	Publicité	0	0	0	0
	Déplacements, missions et réceptions	0	0	0	0
Autres Services		159 230	0	54 593	0
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs		0	0	0	0
II - Consommations de l'exercice		6 164 230	0	15 481 511	0
III - Valeur ajoutée d'exploitation (I - II)		0	3 534 762	0	2 949 989
Charges de personnel		1 678 222	0	1 019 503	0
Impôts et taxes et versement assimilés		193 980	0	368 630	0

IV - Exédent brut d'exploitation	0	1 662 560	0	1 561 856
----------------------------------	---	-----------	---	-----------

IPRIME DESTINE AU CONTRIBUABI	N.L.F	0 0 1 8 3 0 0 5 9 0 0 0 6 4 8	0 0 0 0 0
-------------------------------	-------	-------------------------------	-----------

Désignation de l'entreprise	EURL RAMSSIF
Activité :	ENTREPRISE DE TRAVAUX DE BATIMEN
Adresse :	HMD OUARGLA

Autres produits opérationnels	0	0	0	0
Autres charges opérationnels	0	0	0	0
Dotations aux amortissements	0	0	0	0
Provision	0	0	0	0
Pertes de valeur	0	0	0	0
Reprise sur pertes de valeur et provisions	0	0	0	0
V - Résultat opérationnel	0	1 662 560	0	1 561 856
Produits financiers	0	0	0	3
Charges financiers	0	0	0	0
VI - Résultat financier	0	0	0	3
VII - Résultat ordinaire (V + VI)	0	1 662 560	0	1 561 859
Eléments extraordinaires (produits) (*)	0	0	0	0
Eléments extraordinaires (charges) (*)	0	0	0	0
VIII - Résultat extraordinaire	0	0	0	0
Impôts exigibles sur résultats	382 389	0	225 157	0
Impôts différés (variations) sur résultats	0	0	0	0
IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	0	1 280 171	0	1 336 702

(*) A détailler sur état annexe à joindre.

0	0	0	0	0
---	---	---	---	---

Adresse : HMD OUARGLA

31/12/2020

1 / Tableau des mouvements des stocks :

Rubrique	Solde de début d'exercice	Mouvements de la période		Solde de fin d'exercice
		Débit	Crédit	
Stocks de marchandises	0	0	0	0
Matères et fournitures	460 972	8 500 000	6 000 000	2 960 972
Autres approvisionnements	0	0	0	0
Encours de production de biens	0	0	0	0
Encours de production de services	0	0	0	0
Stocks de produits	0	0	0	0
Stocks provenant d'immobilisations	0	0	0	0
Stocks à l'extérieur	0	0	0	0
TOTAL	460 972	8 500 000	6 000 000	2 960 972

2 / Tableau de la fluctuation de la production stockée :

[illegible]

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F

0 0 1 8 3 0 0 5 9 0 0 0 6 4 8

0 0 0 0 0

Désignation de l'entreprise EURL RAMSSIF

Activité : ENTREPRISE DE TRAVAUX DE BATIMEN

Adresse : HMD OUARGLA

Exercice du :

01/01/2020

au

31/12/2020

3 / Charges de personnel, impôts, taxes et versement assimilés, autres services :

Rubrique	Montant
Autres services	
Charges locatives et charges de copropriété	0
Etudes et recherches	0
Documentation et divers	0
Transports de biens et transport collectif du personnel	0
Frais postaux et de télécommunications	0
Services bancaires et assimilés	159 230
Cotisations et divers	0
TOTAL (1)	159 230
Charges de personnel	
Rémunérations du personnel	1 230 000
Rémunérations de l'exploitant individuel (cas d'une EURL)	0
Cotisations aux organismes sociaux	448 222
Charges Sociales de l'exploitant individuel (cas d'une EURL)	0
Autres charges sociales	0
Autres charges de personnels	0
TOTAL (2)	1 678 222
Impôts, taxes et versements assimilés	
Impôts, taxes et versements assimilés sur rémunérations	0
Impôts et taxes non récupérables sur chiffres d'affaires	193 980
Autres impôts et taxes (hors impôts sur les résultats)	0
TOTAL (3)	193 980
TOTAL (1) + (2) + (3)	2 031 432

4 / Autres charges et produits opérationnels :

Autres charges opérationnelles	
Redevances pour concessions, brevets, licences, logiciels et valeurs similaires	0
Moins values sur sorties d'actifs immobilisés non financiers	0
Jetons de présence	0
Perte sur créances irrécouvrables	0
Quote - part de résultat sur opérations faites en commun	0
Amendes et pénalités, subventions accordées, dons et libéralités	0
Charges exceptionnelles de gestion courante	0
Autres charges de gestion courante	0
TOTAL	0
Autres produits opérationnels	
Redevances pour concessions, brevets, licences, logiciels et valeurs similaires	0
Plus values sur sorties d'actifs immobilisés non financiers	0
Jetons de présence et rémunérations d'administrateurs ou gérant	0
Quote - parts de subventions d'investissement virées au résultat de l'exercice	0
Quote - part de résultat sur opérations faites en commun	0

Rentrée sur créances amorties	0
Produits exceptionnels sur opérations de gestion	0
Autres produits de gestion courante	0
TOTAL	0

IMPRIE DESTINE AU CONTRIBUABI

N.L.F

0 0 1 8 3 0 0 5 9 0 0 0 6 4 8

0 0 0 0 0

Désignation de l'entrepris EURL RAMSSIF

Activité : ENTREPRISE DE TRAVAUX DE BATIMEN

Adresse : HMD OUARGLA

Exercice du :

01/01/2020

au

31/12/2020

5 / Tableau des amortissements et pertes de valeurs :

Rubriques et Postes	Dotations Cumulées en début d'exercice	Dotations de l'exercice (1)	Diminutions éléments sortis	Dotations cumulées en fin d'exercice	Dotations fiscales de l'exercice (2)	Ecart (1) - (2)
Goodwill	0	0	0	0	0	0
Immobilisations incorporelles	0	0	0	0	0	0
Immobilisations corporelles	0	0	0	0	0	0
Participations	0	0	0	0	0	0
Autres actifs financiers	0	0	0	0	0	0
TOTAL	0	0	0	0	0	0

6 / Tableau des immobilisations créées ou acquises au cours de l'exercice :

Rubrique (Nature des immobilisations créées acquises à détailler)	Montants bruts	T V A déduite	Montant net à amortir
Goodwill	0	0	0
Immobilisations incorporelles	0	0	0
Immobilisations corporelles	0	0	0
Participations	0	0	0
Autres actifs financiers non courants	0	0	0
TOTAL	0	0	0

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F

0 0 1 8 3 0 0 5 9 0 0 0 6 4 8

0 0 0 0 0

Désignation de l'entreprise EURL RAMSSIF

Activité : ENTREPRISE DE TRAVAUX DE BATIMEN

Adresse : HMD OUARGLA

Exercice du :

01/01/2020

au

31/12/2020

7 / Tableau des immobilisations cédées (plus ou moins value) au cours de l'exercice :

Nature des immobilisations cédées	Date acquisition	Montant net figurant à l'actif	Amortissements pratiqués	Valeur nette comptable	Prix de cession	Plus ou moins value	
						Plus value	Moins value

8 / Tableau des provisions et pertes de valeurs :

Rubriques et postes	Provisions cumulées en début d'exercice	Dotations de l'exercice	Reprises sur l'exercice	Provisions cumulées en fin d'exercice
Pertes de valeurs sur stocks (à détailler pour chaque catégorie de stock sur état annexe)	0	0	0	0
Pertes de valeurs sur créances (1)	0	0	0	0
Pertes de valeurs actions et parts sociales (2)	0	0	0	0
Provisions pour pensions et obligations similaires	0	0	0	0
Provisions sur litiges	0	0	0	0
Autres provisions liées au personnel	0	0	0	0
Provisions pour impôts	0	0	0	0
Autres provisions à détailler sur état annexes	0	0	0	0
TOTAL	0	0	0	0

(1) A détailler en tableau 8/1

(2) A détailler en tableau 8/2

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F

0 0 1 8 3 0 0 5 9 0 0 0 6 4 8

0 0 0 0 0

Désignation de l'entrepris EURL RAMSSIF

Activité : ENTREPRISE DE TRAVAUX DE BATIMEN

Adresse : HMD OUARGLA

Exercice du :

01/01/2020

au

31/12/2020

8 / 1 Relevé des pertes de valeurs sur créances :

Désignation des débiteurs	Valeur de la créance	Perte de valeur constituée

8 / 2 Relevé des pertes de valeurs sur actions et parts sociales :

Filiales	Valeurs nominale au début de l'exercice	Perte de valeur constituée	Valeur nette comptable

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F

0 0 1 8 3 0 0 5 9 0 0 0 6 4 8

0 0 0 0 0

Désignation de l'entreprise EURL RAMSSIF

Activité : ENTREPRISE DE TRAVAUX DE BATIMEN

Adresse : HMD OUARGLA

Exercice du :

01/01/2020

au

31/12/2020

9 / Tableau de détermination du résultat fiscal :

I. Résultat net de l'exercice	Bénéfice	1 280 171
(Compte de résultat)	Perte	
II. Réintégrations		
Charges des immeubles non affectés directement à l'exploitation		0
Quote - part des cadeaux publicitaires non déductibles		0
Quote - part du sponsoring et parrainage non déductibles		0
Frais de réception non déductibles		0
Cotisations et dons non déductibles		0
Impôts et taxes non déductibles		0
Provisions non déductibles		0
Amortissements non déductibles		0
Quote - part des frais de recherche développement non déductibles		0
Amortissements non déductibles liés aux opérations de crédit bail (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)		0
Loyers hors produits financiers (bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)		0
Impôts sur les bénéfices des sociétés	Impôt exigible sur le résultat	382 389
	Impôt différé (variation)	0
Pertes de valeurs non déductibles		0
Amendes et pénalités		0
Autres réintégrations (*)		0
	Total des réintégrations	382 389
III. Déductions		
Plus value sur cession d'éléments d'actif immobilisés (cf. art 173 du CIDTA)		0
Les produits et les plus values de cession des actions et titre assimilés ainsi que ceux des actions		0
Les revenus provenant de la distribution des bénéfices ayant été soumis à l'impôt sur les bénéfices		0
Amortissement liés aux opérations de crédit bail (Bailleur) (cf. art 27 de LFC 2010)		0
Loyers hors charges financiers (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)		0
Complément d'amortissement		0
Autres déductions (*)		0
	Total des déductions	0
IV. Déficités antérieurs à déduire (cf. art 147 du CIDTA)		
Déficit de l'année 2019		0
Déficit de l'année 2018		0
Déficit de l'année 2017		0
Déficit de l'année 2016		0
	Total des déficits à déduire	0

Résultat fiscal (I + II - III - IV)	Bénéfice	1 662 560
	Déficit	

(*) A détailler sur état à joindre.

IMPRIE DESTINE AU CONTRIBUABLE	N.L.F	0 0 1 8 3 0 0 5 9 0 0 0 6 4 8	0 0 0 0 0
--------------------------------	-------	-------------------------------	-----------

Désignation de l'entrepris EURL RAMSSIF
Activité : ENTREPRISE DE TRAVAUX DE BATIMEN
Adresse : HMD OUARGLA

Exercice du :	01/01/2020	au	31/12/2020
---------------	------------	----	------------

10 / Tableau d'affectation du résultat et des réserves (N-A) :

	Montant
Origine	
Report à nouveau de l'exercice N - 1 (à détailler)	929 997
Résultat de l'exercice N - 1	1 336 702
Prélèvements sur réserves (à détailler)	48 947
TOTAL	2 315 646
Affectation	
Réserves (à détailler)	2 315 646
Augmentation du capital	0
Dividendes	0
Report à nouveau (à détailler)	0
TOTAL	2 315 646

11 / Tableau des participations (filiales et entités associées) :

Filiales et entités associées	Capitaux propres	Dont capital	Quote-part de capital détenu %	Résultat Derinier exercice	Prêts et avances accordées	Dividendes encaissés	Valeur comptable des titres détenus
Filiales :							
. Entité A							
. Entité B							
.....							
.....							
.....							
.....							
.....							
.....							
Entités associées :							
. Entité 1							
. Entité 2							
.....							
.....							

.....							
.....							
.....							
.....							
.....							

IPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE N.I.F 0 0 1 8 3 0 0 5 9 0 0 0 6 4 8 0 0 0 0 0

Désignation de l'entreprise: EURL RAMSSIF
 Activité : ENTREPRISE DE TRAVAUX DE BATIMEN
 Adresse : HMD OUARGLA

Exercice du : 01/01/2020 au 31/12/2020

12 / Commissions et courtages, redevances, honoraires, sous-traitance, rémunérations diverses et frais de siège :

Désignation des personnes bénéficiaires	Numéro d'identifiant fiscal	Adresse	Montant perçu
BEN KERIKER	197631011245631	ZEYAYNA ROUSSAT OUARGLA	5 000

13 /Taxe sur l'activité professionnelle :

Lieu de paiement de la T A P	Chiffre d'affaires imposable Par commune	Chiffre d'affaires exonéré	TAP acquittée
APC DE : OUARGLA	9 698 992	0	193 980

الفهرس

الصفحة	العنوان
I	الإهداء
III	الشكر والتقدير
IV	الملخص
V	قائمة المحتويات
VII	قائمة الأشكال
VIII	قائمة الملاحق
IX	قائمة الرموز والإختصارات
أ	مقدمة
الفصل الاول: الادبيات النظرية لنظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي	
2	تمهيد الفصل الأول
3	المبحث الاول: الإطار المفاهيمي لنظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي ووجه الاختلاف بينهما
3	المطلب الاول: المفاهيم الاساسية لنظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي وطبيعة العلاقة بينهما
3	الفرع الأول: الإطار النظري لنظام المحاسبي المالي
12	الفرع الثاني : الإطار العام للنظام الجبائي
15	الفرع الثالث العلاقة بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي
17	المطلب الثاني: الاشكاليات المحاسبية الناتجة عن توفيق القواعد الجبائية والقواعد المحاسبية
17	الفرع الاول: مرتكزات الاختلاف بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي

18	الفرع الثاني الاختلافات الاساسية بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي
21	الفرع الثالث: الإصلاحات الهادفة الى تحقيق التوافق بين النظام الجبائي والنظام المحاسبي المالي
25	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
25	المطلب الاول: عرض الدراسات السابقة
31	المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة
31	الفرع الأول: أوجه التشابه
31	الفرع الثاني: أوجه الاختلاف
31	الفرع الثالث: ما يميز دراستنا على الدراسات الاخرى
32	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: دراسة ميدانية تحليلية لمؤسسة EURL RAMSSIF	
34	تمهيد الفصل الثاني
35	المبحث الأول : الطريقة و الأدوات المستخدمة
35	المطلب الأول: المناهج والادوات المستخدمة في دراسة
35	الفرع الأول: المنهج المستخدم في الدراسة
35	الفرع الثاني: الادوات المستخدمة في الدراسة
35	المطلب الثاني: طريقة الدراسة
35	الفرع الاول: مصادر المعلومات
36	الفرع الثاني: عينة الدراسة المؤسسة EURL RAMSSIF
44	المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

44	المطلب الأول: نتائج الدراسة
44	الفرع الأول: التنظيم المحاسبي و إبراز أهم الاشكاليات المحاسبية في مؤسسة EURL RAMSSIF
46	الفرع الثاني : التنظيم الجبائي و الالتزامات الجبائية لمؤسسة EURL RAMSSIF
46	الفرع الثالث : الاسئلة الاستقصائية موجه للمحاسب لمؤسسة
47	المطلب الثاني : تحليل و مناقشة النتائج
47	الفرع الاول : تحليل نتائج الدراسة وربطها بالفرضيات
48	الفرع الثاني الاستنتاجات المتوصل إليها
49	خلاصة الفصل الثاني
51	الخاتمة
54	قائمة المراجع والمصادر
58	الملاحق
81	الفهرس